

تَعْلِيقَاتٌ عَلَى

شَيْخِ الصَّخَاوِيسِي



تَعْلِيقَاتُ الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ

سَيِّفِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمَانَ الْفَارِسِيِّ
رَحِمَهُ اللَّهُ

اعتنى بها

محمد بن سليمان بن سيف الفارسي

تَمْلِيَقَاتُ عَلَيَّ
شَيْخِ الطَّحَاوِيِّ

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م

توزيع:
مكتبة خزائن الآثار
سلطنة عُمان - بركاء
نقال: ٠٠٩٦٨٩٨١٧٧٧٨٩ - ٠٠٩٦٨٩٦٦٠٢٣١٩



الراعي الإعلامي:
موقع بصيرة الإلكتروني
موسوعة إلكترونية في العلوم الإسلامية
لسماحة الشيخ العلامة أحمد بن حمد الخليلي
المفتي العام لسلطنة عُمان
للتواصل: www.baseera.net - info@baseera.net





مقدمة

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله الذي تفرد بصفاته
وكماله، وتنزهه عن مشابهة مخلوقاته، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، الذي خلق الجنة
وأوجبها للمؤمنين المتقين الأبرار، وخلق النار وأوجبها
للكافرين الفاسقين الفجار، ففريق في الجنة وفريق في
النار، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار، وعلى
آله وصحبه الأخيار.

أما بعد..

أيها القارئ العزيز.. بعد إخراج هذا العمل من خزائن
آثار سيدي ووالدي الشيخ العلامة الورع سيف بن

محمد بن سليمان الفارسي - عليه من الله شآبيب الرحمة والرضوان - وهو التعليق على كتاب «شرح الطحاوية في العقيدة السلفية»، وهي تعليقات على أكثر من تسعين موضعا تخالف عقيدة أهل الحق والاستقامة، - ارتأيت جمع وترتيب هذه التعليقات في عمل مستقل ليستفاد منه، وأسأل الله التوفيق والسداد.

محمد بن سليمان بن سيف بن محمد الفارسي

ملحوظة

أهداني بعض الإخوان هذا الكتاب^(١)، فلما تدبرته رأيت هناك فرقا وبونا شاسعا بين صاحب المتن^(٢) وصاحب الشرح^(٣)، [صاحب] المتن فإنه وإن كان هو حنفي المذهب لكنه يقف على مذهبه لا يعتف أحدا مثل صاحب الشرح

(١) شرح الطحاوية في العقيدة السلفية، طبعة مكتبة دار التراث، القاهرة - مصر، تحقيق: أحمد شاكر.

(٢) هو أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي الحنفي، من أهل قرية طحا من أعمال مصر، برز في علم الحديث وفي الفقه، وتوفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمئة (٣٢١هـ)، ومثته معروف بالعقيدة الطحاوية.

للاستزادة انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، ٢٧/١٥ - ٣٣. طبعة مؤسسة الرسالة.

(٣) ابن أبي العز الحنفي.

تعنيفا خارجا عن حدّ مذهبه، أما الشارح وإن كان قيل إنه حنفي المذهب لكن سلك طريقة أخرى وهو التشبيه والتجسيم، مع أنه يعيب التجسيم في ظاهر الأمر لكنه مجسم يدل على ذلك كلامه، في أثناء متابعة الكتاب أو الشرح بصفة خاصة يقول: إن لله وجهها ويذا وعينا لكن لا كأوجهنها ولا كأيدينا ولا كأعيننا، وكأنّ عنده التجسيم من يقول إنه كأوجهنها أو أيدينا أو أعيننا، أما إذا لم يكن يقل ذلك فلا يعد تجسيما، ويعيب على أهل المذاهب الأخرى ولو حتى من المذاهب الأربعة، وتارة ينتقد على صاحب المتن ويسند مقالاته واحتجاجه على أبي حنيفة وصاحبيه، وتارة على علماء آخرين.

وبحسب ما أرى هناك أحد شيئين: إما أن يكون هذا الشارح من الحشوية المشبهة المجسمة وقد قلّد شخصا آخر ادعى عليه أو أعطى غيره بالتواطؤ، ولا بد هذا أنه من الحشوية التي خصصت لهم دولتهم مبالغ طائلة لتزوير مثل هذه الكتب والأشرطة المنتشرة والله أعلم.

وإني خفت بعد أن أهدي إليّ أن أتركه في كتبي ويأتي
من بعدي من لا يعرف عن العقيدة الصحيحة للمذهب
الإباضي، ويظن ما سطر هنا أنه هو الحق فيعمل به، لأنني
لا أقر مثل هذه الكتب في كتبي، لهذا فإنني وضعت بعض
التنبيهات في بعض الصفحات ليكون المطلع على علم
بالحقيقة وقد استعنت الله على ذلك.

سيف بن محمد

تنبيه

لا ينبغي أن يقرأ في هذا الكتاب^(١) من
ليس [له] عقيدة راسخة في المذهب
الإباضي الحق لئلا يضل به أو يُضل.

سيف بن محمد

(١) كتاب شرح الطحاوية لابن أبي العز.



(الموضع ١: ص ٤١)

أورد صاحب الشرح دعاءً وكان من ضمنه:

«وأسألك لذة النظر إلى وجهك الكريم»

التعليق:

لا يجوز سؤال لذة النظر إلى وجهه الكريم.

(الموضع ٢: ص ٤١)

قال الشارح:

فإن من نفى صفة من صفاته التي وصف الله بها نفسه كالرضا والغضب والحب والبغض ونحو ذلك، وزعم أن ذلك يستلزم التشبيه والتجسيم قيل له: فأنت تثبت له الإرادة والكلام والسمع والبصر، مع أن ما تثبته له ليس مثل صفات المخلوقين، فقل فيما نفىته وأثبتته الله ورسوله مثل قولك فيما أثبتته، إذ لا فرق بينهما.



التعليق:

الله قدير بذاته، عليم بذاته، سميع بذاته، بصير بذاته،
لا بشي مركب ولا مجلوب، منكشفة له جميع المعلومات
والله أعلم.

(الموضع ٣: ص ٤٣)

قال الشارح:

وإذا اتفقا في مسمى الوجود والعلم والقدرة، فهذا
المشترك مطلق كلي يوجد في الأذهان لا في الأعيان،
والموجود في الأعيان مختص لا اشتراك فيه.

التعليق:

صفات الله تعالى إما ذاتية أو فعلية، فالذاتية لا تجامع
أضدادها، كالحَيِّ الدائم وأمثالهما، والفعلية التي تجامع
أضدادها، كالمحيي والمميت وأمثالهما، وهذا التقسيم كافٍ
عن جميع الأشياء.



(الموضع ٤: ص ٦٤)

قال الشارح:

وقد يقول بعضهم: الصفة لا عين الموصوف ولا غيره. وهذا له معنى صحيح، وهو: أن الصفة ليست عين ذات الموصوف التي يفرضها الذهن مجردة بل هي غيرها، وليست غير الموصوف، بل الموصوف بصفاته واحد غير متعدد. فإذا قلت (أعوذ بالله) فقد عدت بالذات المقدسة الموصوفة بصفات الكمال المقدسة الثابتة التي لا تقبل الانفصال بوجه من الوجوه.

التعليق:

صفات الذات هي عين الذات لا غيرها ولا زائدة عليها ولا محدثة.

(الموضع ٥: ص ٧٥)

قال الشارح:

وهذا الأصل هو الإيمان بربوبيته العامة التامة، فإنه لا يؤمن بأنه رب كل شيء إلا من آمن أنه قادر على تلك الأشياء، ولا يؤمن بتمام ربوبيته وكمالها إلا من آمن بأنه على كل شيء قدير، وإنما تنازعوا في المعدوم الممكن هل هو شيء أم لا؟ والتحقيق: أن المعدوم ليس بشيء في الخارج.

التعليق:

الله خالق كل شيء معدوماً أو موجوداً.

(الموضع ٦: ص ٩٧)

قال الشارح:

فإن قيل: يشكل على هذا قوله ﷺ: «لا تفضلوني على موسى، فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من

يفيق، فأجد موسى باطشا بساق العرش، فلا أدري هل أفاق قبلي، أو كان ممن استثنى الله؟» خرجاه في الصحيحين، فكيف يجمع هذا وبين قوله «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»؟

التعليق:

يرى بعض العلماء في الجمع بين هذه الأحاديث - حديث تفضيله وأحاديث عدم تفضيله - بأنه كان لا يعلم أنه أفضلهم حتى علم من الله أنه أفضلهم والله أعلم.

(الموضع ٧: ص ١٠٥)

قال الشارح:

وقد افترق الناس في مسألة الكلام على تسعة أقوال:

أحدها: أن كلام الله هو ما يفيض على النفوس من المعاني، إما من العقل الفعال عند بعضهم، أو من غيره، وهذا قول الصابئة والمتفلسفة.



وثانيها: أنه مخلوق خلقه الله منفصلا عنه، وهذا قول المعتزلة.

وثالثها: أنه معنى واحد قائم بذات الله، هو الأمر والنهي والخبر والاستخبار، وإن عبر بالعربية كان قرآنا، وإن عبر عنه بالعبرانية كان تورا، وهذا قول ابن كلاب ومن وافقه كالأشعري وغيره.

ورابعها: أنه حروف وأصوات أزلية مجتمعة في الأزل، وهذا قول طائفة من أهل الكلام ومن أهل الحديث.

وخامسها: أنه حروف وأصوات، لكن تكلم الله بها بعد أن لم يكن متكلمًا، وهذا قول الكرامية وغيرهم.

وسادسها: أن كلامه يرجع إلى ما يحدثه من علمه وإرادته القائم بذاته، وهذا يقوله صاحب المعتبر، ويميل إليه الرازي في المطالب العالية.

وسابعها: أن كلامه يتضمن معنى قائما بذاته هو ما خلقه في غيره، وهذا قول أبي منصور الماتريدي.



وثامنها: أنه مشترك بين المعنى القديم القائم بالذات وبين ما يخلقه في غيره من الأصوات، وهذا قول أبي المعالي ومن اتبعه.

وتاسعها: أنه تعالى لم يزل متكلما إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء، وهو يتكلم به بصوت يسمع، وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المعين قديما، وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسنة.

التعليق:

القرآن: هو كلام الله ووحيه وتنزيله، هذا الذي اتفق عليه أهل الاستقامة سابقا، وذلك حين عارض بعض العلماء وقال إنه قديم، فقال محمد بن محبوب رحمته الله: نتفق على أن القرآن هو كلام الله ووحيه وتنزيله على رسوله محمد عليه السلام، فاتفقوا على ذلك وتركوا الخوض فيما عداه، وفسر العلماء المتأخرون هذا الكلام بأنه يدل على أنه مخلوق، واستدلوا بأدلة من القرآن بأنه مخلوق والله أعلم.



(الموضع ٨: ص ١٠٦)

قال الشارح:

والوصف بالتكلم من أوصاف الكمال، وضده من أوصاف النقص.

التعليق:

الكلام إن أريد نفي الخرس عن الله تعالى فيقال لا يزال الله متكلمًا فهو صفة ذات، وإن أريد أن الله أنزل كلامًا كالقرآن وغيره مما أنزل فالكلام صفة فعل، وكثير في القرآن: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [يوسف: ٢] مما يدل أن القرآن مخلوق لأنه منزل وعليه أكثر العلماء المتقدمين وجميع المتأخرين منا.

(الموضع ٩: ص ١٠٧)

قال الشارح:

وكم في الكتاب والسنة من دليل على تكلم الله تعالى لأهل الجنة وغيرهم. قال تعالى: ﴿سَلِّمٌ قَوْلًا مِّن رَّبِّ



رَجِيمٍ ﴿٥٨﴾ [يس: ٥٨] فعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «بيننا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور، فرفعوا أبصارهم، فإذا الرب جل جلاله قد أشرف عليهم من فوقهم، فقال: السلام عليكم يا أهل الجنة، وهو قول الله تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَجِيمٍ﴾ فلا يلتفتون إلى شيء مما هم فيه من النعيم ما داموا ينظرون إليه، حتى يحتجب عنهم، وتبقى بركته ونوره».

التعليق:

أما كلام الله لأهل الجنة وفي الموقف فإنه يخلق كلاما يسمعون، وأما النظر إليه تعالى - إن صح الحديث - فيحتاج إلى تأويل، لأن المنظور إليه لا بد أن يكون متحيزاً في جهة، والرؤية التي تفهمها العرب هكذا، وهؤلاء المجسمة يحتاجون بأحاديث غير ثابتة عندنا أبداً، والله أعلم.



(الموضع ١٠: ص ١٠٨)

قال الشارح:

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [يس: ٥٨]، والقرآن شيء، فيكون داخلا في عموم «كل» فيكون مخلوقا! فمن أعجب العجب. وذلك: أن أفعال العباد كلها عندهم غير مخلوقة لله تعالى، وإنما يخلقها العباد جميعها، لا يخلقها الله، فأخرجوها من عموم «كل»، وأدخلوا كلام الله في عمومها، مع أنه صفة من صفاته، به تكون الأشياء المخلوقة، إذ بأمرة تكون المخلوقات.

التعليق:

هذا رد على المعتزلة، أما علماؤنا فهم يخالفون المعتزلة في هذا ويقولون الأفعال كلها مخلوقة، لأن الله تعالى قال: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، والمجسمة والأشعرية جميعا استدلووا بذلك، وعموا أنه لا بد إما خالق أو مخلوق ولا ثالث، فأخرجوا القرآن من عموم الآية وقالوا إنه غير مخلوق، ولا دليل على إخراجه من العموم والله أعلم.

(الموضع ١١: ص ١١٠ - ١١١)

قال الشارح:

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف: ٣] فما أفسده من استدلال! فإن «جعل» إذا كان بمعنى خلق يتعدى إلى مفعول واحد، كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ [الأنعام: ١]، وقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، ﴿ وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ [الأنبياء: ٣١]، ﴿ وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا ﴾ [الأنبياء: ٣٢] وإذا تعدى إلى مفعولين لم يكن بمعنى خلق، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ﴾ [النحل: ٩١]، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٤]، وقال تعالى: ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾ [الحجر: ٩١]، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ ﴾ [الإسراء: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿ لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ﴾ [الإسراء: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ

الرَّحْمَنِ إِنَّا ﴿ [الزخرف: ١٩]، ونظائره كثيرة، فكذا قوله تعالى:
﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف: ٣].

التعليق:

هذا استدلال باطل، فإن «جعل» إن كانت بمعنى خلق أو لا، سواء تعدت إلى مفعول واحد أو إلى اثنين فلا دليل فيها على أن القرآن غير مخلوق، فالكلام الذي حواه حادث فهو حادث، خلقه الله منزلا على عباده، وأما الذي تكلم به العباد أنفسهم فإن الله عَجَّلَ أعطاهم القدرة والاستطاعة على نطقه والكل خلق الله، والله أعلم.

(الموضع ١٢: ص ١١٣)

قال الشارح:

ولو ترك الناس على فطرهم السليمة وعقولهم المستقيمة لم يكن بينهم نزاع، ولكن ألقى الشيطان إلى بعض الناس أغلوطة من أغاليطه، فرق بها بينهم، ﴿وَأِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦]. والذي يدل عليه



كلام الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ : أنه تعالى لم يزل متكلمًا إذا شاء كيف شاء وأن نوع كلامه قديم، وكذلك ظاهر كلام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ في الفقه الأكبر، فإنه قال: والقرآن في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ، وعلى الألسن مقروء، وعلى النبي ﷺ منزل، ولفظنا بالقرآن مخلوق، والقرآن غير مخلوق، وما ذكر الله في القرآن عن موسى ﷺ وغيره، وعن فرعون وإبليس - فإن ذلك كلام الله إخبارًا عنهم، وكلام موسى وغيره من المخلوقين مخلوق، والقرآن كلام الله لا كلامهم، وسمع موسى ﷺ كلام الله تعالى، فلما كلم موسى كلمه بكلامه الذي هو من صفاته لم يزل، وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا، ويتكلم لا ككلامنا. انتهى.

التعليق:

كلام أبي حنيفة كله اعتراف بأن القرآن مخلوق، وقوله أخيرًا: «والقرآن غير مخلوق» هل إلى معنى كلام القرآن يشير

بذلك أم إلى معنى آخر؟ الله أعلم به، فإن كان يشير إلى معاني ما في القرآن فالضابط: كل شيء حواه حادث فهو حادث، والله أعلم.

(الموضع ١٢: ص ١١٢-١١٤)

قال الشارح:

وحقيقة كلام الله تعالى الخارجية: هي ما يسمع منه أو من المبلغ عنه، فإذا سمعه السامع علمه وحفظه، فكلام الله مسموع له معلوم محفوظ، فإذا قاله السامع فهو مقروء له متلو، فإن كتبه فهو مكتوب له مرسوم، وهو حقيقة في هذا الوجوه، لا يصح نفيه، والمجاز يصح نفيه.

التعليق:

هذا كله كما يقال جعجعة ولا طحن، ليس القول إن القرآن هو مجاز وإنما القرآن هو كلام عربي والكلام العربي فيه مجاز وفيه حقيقة وكذلك القرآن.



وما كل طول في الكلام بطائل
ولا كل مقصور الكلام قصير

(الموضع ١٤: ص ١٢٢)

قال الشارح:

ويرد قول من قال بأن الكلام هو المعنى القائم بالنفس قوله ﷺ: «إن صلاتنا هذه لا يصح فيها شيء من كلام الناس»، وقال: «إن الله يحدث من أمره ما يشاء، وإنما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة»، واتفق العلماء على أن المصلي إذا تكلم في الصلاة عامدا لغير مصلحتها بطلت صلاته، واتفقوا كلهم على أن ما يقوم بالقلب من تصديق بأمور دنيوية وطلب لا يبطل الصلاة، وإنما يبطلها التكلم بذلك فعلم اتفاق المسلمين على أن هذا ليس بكلام.

التعليق:

القول الحق في هذا أن العوارض القلبية تبطل الصلاة فمن تعمد تدقيق حساب أو سؤالا وجوابا فقد



بطلت ولو لم ينطق به في صلاته، وكلما اشتغل به المصلي عامدا عن صلاته فلا صلاة له، لأنه خرج منها إلى غيرها والله أعلم.

(الموضع ١٥: ص ١٢٦)

قال الشارح:

المخالف في الرؤية الجهمية والمعتزلة ومن تبعهم من الخوارج والإمامية، وقولهم باطل مردود بالكتاب والسنة، وقد قال بثبوت الرؤية الصحابة والتابعون وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين وأهل الحديث وسائر طوائف أهل الكلام المنسوبون إلى السنة والجماعة.

التعليق:

اختلفت الأمة في رؤية الباري جل وعلا على ثلاث فرق: الأولى: من قال يراه كما يرى البشر، وهم المجسمة. والثانية: قالوا نراه بلا كيف، أي لا نكيفية، وهم الأشاعرة.



والثالثة: قالوا إن الله لا يرى لا دنيا ولا أخرى، وهم المعتزلة والشيعة والإباضية.

ولكل دليله: احتج المجسمة والأشاعرة بقوله تعالى: ﴿وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، واحتج الباكون بقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وهذا هو الحق والله أعلم.

(الموضع ١٦: ص ١٢٧)

قال الشارح:

وقد ذكر الشيخ رحمته الله من الأدلة قوله تعالى: ﴿وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، وهي من أظهر الأدلة، وأما من أبى إلا تحريفها بما يسميه تأويلا فتأويل نصوص المعاد والجنة والنار والحساب أسهل من تأويلها على أرباب التأويل، ولا يشاء مبطل أن يتأول النصوص ويحرفها عن مواضعها إلا وجد إلى ذلك من السبيل ما وجده متأول هذه النصوص.



وهذا الذي أفسد الدنيا والدين وهكذا فعلت اليهود والنصارى في نصوص التوراة والإنجيل، وحذرنا الله أن نفعل مثلهم، وأبى المبطلون إلا سلوك سبيلهم.

التعليق:

نعم الذين حذرنا الله منهم.. إلخ، هم الذين قالوا لربهم: ﴿أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]، فالمجسمة والأشاعرة هم الذين قالوا ذلك ليس الذين نزهوا الله عن مشابهة خلقه أو مشابهتهم له، وقالوا: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْآبْصَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْآبْصَرُ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ والله أعلم.

(الموضع ١٧: ص ١٢٧)

قال الشارح:

فإن «النظر» له عدة استعمالات بحسب صلاته وتعليه بنفسه: فإن عدي بنفسه فمعناه: التوقف والانتظار، كقوله: ﴿انظُرُونَا نَقْيِسَ مِنْ قُوْرِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣]، وإن عدي بـ«في» فمعناه: التفكير والاعتبار، كقوله: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ



وَأَلْأَرْضِ ﴿ [الأعراف: ١٨٥]، وإن عدي بـ«إلى» فمعناه: المعاينة
بالأبصار كقوله تعالى: ﴿أَنْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾ [الأنعام: ٩٩]،
فكيف إذا أضيف إلى الوجه الذي هو محل البصر؟

التعليق:

ليس هذا هو الحق فانظر إلى قول حسان:
وجوه يوم بدر ناظرات
إلى الرحمن يأتي بالفلاح
فعده بـ«إلى».
وقول شاعر آخر:
وإذا نظرت إليك من ملك
والبحر دونك زدني نعماً
والله أعلم.

(الموضع ١٨: ص ١٢٧)

قال الشارح:

روى ابن مردويه بسنده إلى ابن عمرو قال: قال

رسول الله ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢]، قال: من البهاء والحسن ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، قال: في وجه الله ﷻ.

عن الحسن قال: نظرت إلى ربها فنضرت بنوره.

وقال أبو صالح عن ابن عباس ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ قال: تنظر إلى وجه ربها ﷻ.

وقال عكرمة: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ قال: من النعيم، ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ قال: تنظر إلى ربها نظراً، ثم حكى عن ابن عباس مثله، وهذا قول المفسرين من أهل السنة والحديث.

التعليق:

هذه الروايات كلها غير ثابتة عند مانعي الرؤية، وقولهم «أهل السنة» هؤلاء ليسوا أهل سنة ولا حديث! تسموا بالسنة سنة معاوية بن أبي سفيان حين سن لعن علي بن أبي طالب كما ذكر في بعض كتبهم، وتأويل الآيات التي ذكروها ووصفوها بأنفسهم على ما أرادوا تأويلها ليغروا بها المؤيدين لهم والله أعلم.



(الموضع ١٩: ص ١٢٩)

قال الشارح:

وأما استدلال المعتزلة بقوله تعالى: ﴿لَنْ تَرِنِّي﴾
[الأعراف: ١٤٣]، وبقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾
[الأنعام: ١٠٣] فالآيتان دليل عليهم!

أما الآية الأولى: فالاستدلال منها على ثبوت الرؤية من
وجوه: أحدها: أنه لا يظن بكليم الله ورسوله الكريم وأعلم
الناس بربه في وقته أن يسأل ما لا يجوز عليه بل هو عندهم
من أعظم المحال.

التعليق:

سؤال موسى ﷺ ليقنع قومه لإحراجهم له بسؤالهم أن
يروه مع أنه إذا سألوا لم يتحصلوا أو كابروا موسى، ولهذا
قال الله حكاية عنه: ﴿أَتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْسُّفَهَاءُ مِنَّا إِنْ هِيَ إِلَّا
فِتْنَتُكَ﴾ [الأعراف: ١٥٥] والله أعلم.

(الموضع ٢٠: ص ١٣٠)

قال الشارح:

وأما دعواهم تأييد النفي بـ«لن»، وأن ذلك يدل على نفي الرؤية في الآخرة ففاسد، فإنها لو قيدت بالتأييد لا يدل على دوام النفي في الآخرة فكيف إذا أطلقت، قال تعالى: ﴿وَلَنْ يَسْمَنُوهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥]، مع قوله: ﴿وَنَادَوْا يَمَلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، ولأنها لو كانت للتأييد المطلق لما جاز تجديد الفعل بعدها وقد جاء ذلك، قال تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِیَ أَبِیْ أَوْ یُحْكَمَ اللَّهُ لِی﴾ [یوسف: ٨٠]، فثبت أن «لن» لا تقتضي النفي المؤبد.

التعليق:

«لن» تأتي للتأكيد تارة، وللتأكيد والتأييد تارة أخرى، فقوله تعالى: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣] هنا للتأكيد والتأييد، ومثلها: ﴿لَنْ تَرِنِّي﴾، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَسْمَنُوهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] فقليل إنها للتأكيد فقط، وقيل للتأكيد والتأييد، والمراد به في الدنيا والله أعلم.



أما قوله تعالى: ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِىَ آبِى أَوْ يَخُكِّمَ
 اللَّهُ لِى ﴾ [يوسف: ٨٠] هنا مقيدة بـ «حتى» والله أعلم.

(الموضع ٢١: ص ١٣٠ - ١٣١)

قال الشارح:

فقوله: ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ ﴾ يدل على كمال عظمته،
 وأنه أكبر من كل شيء، وأنه لكمال عظمته لا يدرك بحيث
 يحاط به، فإن «الإدراك» هو الإحاطة بالشيء، وهو قدر
 زائد على الرؤية كما قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ قَالَ
 أَصْحَبُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ • قَالَ كَلَّا ﴾ [الشعراء: ٦١]، فلم ينف
 موسى الرؤية وإنما نفى الإدراك، فالرؤية والإدراك كل
 منهما يوجد مع الآخر وبدونه، فالرب تعالى يرى ولا
 يدرك، كما يعلم ولا يحاط به علما، وهذا هو الذي فهمه
 الصحابة والأئمة من الآية، كما ذكرت أقوالهم في تفسير
 الآية، بل هذه الشمس المخلوقة لا يتمكن رائيها من
 إدراكها على ما هي عليه.



التعليق:

الإدراك هو الإحاطة بالشيء، وإدراك كل شيء بحسبه، وأدركت الشيء معناه: أحطت به، وإذا كان لم يدركه كله أدركت بعض جوانبه أو جانباً منه، أترى قوله: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَرَ﴾ المحيط بجانب منها فقط! فيلزم على مقاتلهم أنهم لا يدركونه كله وهو أيضاً لا يدركهم، هذا باطل من أصله والله أعلم.

(الموضع ٢٢: ص ١٣٢)

قال الشارح:

وليس تشبيه رؤية الله تعالى برؤية الشمس والقمر تشبيهاً لله، بل هو تشبيه الرؤية بالرؤية لا تشبيه المرئي بالمرئي، ولكن فيه دليل على علو الله على خلقه، وإلا فهل تعقل رؤية بلا مقابلة؟ ومن قال: يرى لا في جهة فليراجع عقله!! فإما أن يكون مكابراً لعقلها وفي عقله شيء، وإلا فإذا قال يرى لا أمام الرائي ولا خلفه ولا عن يمينه ولا عن يساره ولا فوقه ولا تحته: رد عليه كل من سمعه بفطرته السليمة.



التعليق:

هذه الجملة تدل على أن الشارح مجسم لمقاله هذا، حيث رد به على الأشاعرة الذين يقولون بلا كيف والله أعلم.

(الموضع ٢٣: ص ١٣٣)

قال الشارح:

وكيف يتكلم في أصول الدين من لا يتلقاه من الكتاب والسنة، وإنما يتلقاه من قول فلان؟! وإذا زعم أنه يأخذه من كتاب الله لا يتلقى تفسير كتاب الله من أحاديث الرسول، ولا ينظر فيها ولا فيما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان، المنقول إلينا عن الثقات النقلة الذين تخيرهم النقاد، فإنهم لم ينقلوا نظم القرآن وحده بل نقلوا نظمه ومعناه، ولا كانوا يتعلمون القرآن كما يتعلم الصبيان بل يتعلمونه بمعانيه، ومن لا يسلك سبيلهم فإنما يتكلم برأيه ومن يتكلم برأيه وما يظنه دين الله ولم يتلق ذلك من الكتاب فهو ماثوم وإن أصاب، ومن أخذ من الكتاب والسنة فهو مأجور وإن أخطأ، لكن إن أصاب يضاعف أجره.



التعليق:

سبحان الله! وهل نَقَلَ هذه الأحاديث المزعومة إلا هم أنفسهم تقوية لمذاهبهم الباطلة، وكيف الأحاديث في غير هذه المسألة نقلها الجميع عن الصحابة عن رسول الله ﷺ، وهذه الأحاديث غائبة عن بقية الفرق الإسلامية، ويعدونها أنها متواترة، والمتواتر قطعي الدلالة كالقرآن والإجماع، وتغيب عن بال الأمة؟! هذا ما لا يقبله أي عاقل والله أعلم.

(الموضع ٢٤: ص ١٣٣ - ١٣٤)

قال الشارح:

وقوله: «والرؤية حق لأهل الجنة»، تخصيص أهل الجنة بالذكر يفهم منه نفي الرؤية عن غيرهم، ولا شك في رؤية أهل الجنة لربهم في الجنة، وكذلك يروونه في المحشر قبل دخولهم الجنة، كما ثبت ذلك في الصحيحين عن رسول الله ﷺ، ويدل عليه قوله تعالى:



﴿يَحْيَتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ، سَلَامٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤]، واختلف في رؤية أهل المحشر على ثلاثة أقوال: أحدها: أنه لا يراه إلا المؤمنون. الثاني: يراه أهل الموقف مؤمنهم وكافرهم ثم يحتجب عن الكفار ولا يرونه بعد ذلك. الثالث: يراه مع المؤمنين المنافقون دون بقية الكفار، وكذلك الخلاف في تكليمه لأهل الموقف.

التعليق:

هنا يرى العاقل بعين البصيرة أن الاختلاف دليل على الاضطراب في هذه الروايات التي يزعم هذا المجسم أنها متواترة! فمنهم من يروي أنها في الجنة للمؤمنين فقط، ومنهم يقول في الموقف للمؤمن والكافر، ومنهم من يقول أنها للمؤمن والمنافق ما خلا الكافر، ويعني بالكافر المشرك والجاحد، فمن هنا هدم بنيانه الذي شيده! الله أكبر والحمد لله إن الباطل كان زهوقا والله أعلم.

(الموضع ٢٥: ص ١٣٥)

قال الشارح:

...، لكن لم يرد نص بأنه ﷺ رأى ربه بعين رأسه، بل ورد ما يدل على نفي الرؤية، وهو ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي ذر رضي الله عنه قال: سألت رسول الله ﷺ: هل رأيت ربك؟ فقال: «نور أنى أراه»، وفي رواية: «رأيت نورا»، وقد روى مسلم أيضًا عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات فقال: «إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجاب النور»، وفي رواية: «النار، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»، فيكون - والله أعلم - معنى قوله لأبي ذر: «رأيت نورا» أنه رأى الحجاب، ومعنى قوله: «نور أنى أراه» النور الذي هو الحجاب يمنع من رؤيته، فأنى أراه؟ أي: فكيف أراه والنور حجاب بيني وبينه يمنعني من رؤيته؟ فهذا صريح في نفي الرؤية والله أعلم.



التعليق:

هذا هو الحق في نفي الرؤية أن النبي ﷺ لم يره
والله أعلم.

ونقبل الحق متى نراه
لو كان مبغض لنا أتاه
والباطل المردود عندنا ولو
أتى به الخل الذي له اصطفوا

(الموضع ٢٦: ص ١٢٥)

قال الشارح:

وقوله: «بغير إحاطة ولا كيفية»، هذا لكمال عظمته
وبهائه ﷺ، لا تدركه الأبصار ولا تحيط به، كما يعلم
ولا يحاط به علما، قال تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾
[الأنعام: ١٠٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾
[طه: ١١٠].



التعليق:

احتجاجهم بالآيتين أي لا يدركونه كله ولا يحيطون به كله ولكن بيعضه على مذهبهم الفاسد، تعالى الله عن الجزئية والبعضية علوا كبيرا.

(الموضع ٢٧: ص ١٣٦ - ١٣٧)

قال الشارح:

وحقيقة الأمر: أن قول القائل: نحمله على كذا أو نتأوله بكذا، إنما هو من باب دفع دلالة اللفظ عما وضع له، فإن منازعه لما احتج عليه به ولم يمكنه دفع وروده دفع معناه، وقال: أحمله على خلاف ظاهره.

فإن قيل: بل للحمل معنى آخر لم تذكره، وهو أن اللفظ لما استحال أن يراد به حقيقته وظاهره ولا يمكن تعطيله استدللنا بوروده وعدم إرادة ظاهره على أن مجازه هو المراد، فحملناه عليه دلالة لا ابتداء.



قيل: فهذا المعنى هو الإخبار عن المتكلم أنه أراد، وهو إما صدق وإما كذب كما تقدم، ومن الممتنع أن يريد خلاف حقيقته وظاهره ولا يبين للسامع المعنى الذي أراد، بل يعرف بكلامه ما يؤكد إرادة الحقيقة، ونحن لا نمنع أن المتكلم قد يريد بكلامه خلاف ظاهره إذا قصد التعمية على السامع حيث يسوغ ذلك، ولكن المنكر أن يريد بكلامه خلاف حقيقته وظاهره إذا قصد البيان والإيضاح وإفهام مراده! كيف والمتكلم يؤكد كلامه بما ينفي المجاز ويكرره غير مرة ويضرب له الأمثال!

التعليق:

هذا مذهب المجسمة الذين يقولون إن القرآن ليس فيه مجاز، وتجاهلوا ما كرره الله في كتابه: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢] والعربي كلام العرب، وكلامهم قسمان: حقيقة ومجاز، والمجاز في كثير من الآيات لا تعد ولا تحصى والله أعلم.



(الموضع ٢٨: ص ١٣٧)

قال الشارح:

فلا يتصور أن يتعارض عقل صريح ونقل صحيح أبداً، ويعارض كلام من يقول ذلك بنظره، فيقال: إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم النقل، لأن الجمع بين المدلولين جمع بين النقيضين، ورفعهما رفع النقيضين، وتقديم العقل ممتنع، لأن العقل قد دل على صحة السمع ووجوب قبول ما أخبر به الرسول ﷺ، فلو أبطلنا النقل لكنا قد أبطلنا دلالة العقل، ولو أبطلنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارضا للنقل، لأن ما ليس بدليل لا يصلح لمعارضة شيء من الأشياء، فكان تقديم العقل موجبا عدم تقديمه، فلا يجوز تقديمه، وهذا بين واضح، فإن العقل هو الذي دل على صدق السمع وصحته وأن خبره مطابق لمخبره، فإن جاز أن تكون الدلالة باطلة لبطلان النقل لزم أن لا يكون النقل دليلا صحيحا، وإذا لم يكن دليلا صحيحا لم يجز أن يتبع بحال فضلا عن أن يقدم، فصار تقديم العقل على النقل قدحا في العقل.



التعليق:

الذين ينفون الرؤية لله تبارك وتعالى ليسوا كلهم يقولون إن العقل مقدم على النقل، وإنما ذلك خاص بالمعتزلة فقط، لكن لم تصح عندهم الأحاديث التي يحتج بها، والأصل عدم الرؤية، ولا حجة في الآية التي تحتمل التأويل بمعنى آخر والله أعلم.

(الموضع ٢٩: ص ١٣٩)

قال الشارح:

ولا شك أن الله قد حرم القول عليه بغير علم، قال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣]. وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء: ٣٦] فعلى العبد أن يجعل ما بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه - هو الحق الذي يجب اتباعه، فيصدق بأنه حق وصدق، وما سواه من كلام سائر الناس يعرض عليه، فإن



واقفه فهو حق، وإن خالفه فهو باطل، وإن لم يعلم: هل خالفه أو وافقه - يكون ذلك الكلام مجملا لا يعرف مراد صاحبه، أو قد عرف مراده لكن لم يعرف هل جاء الرسول بتصديقه أو تكذيبه -: فإنه يمسك عنه، ولا يتكلم إلا بعلم، والعلم ما قام عليه الدليل، والنافع منه ما جاء به الرسول، وقد يكون علم من غير الرسول، لكن في الأمور الدنيوية، مثل الطب والحساب والفلاحة، وأما الأمور الإلهية، والمعارف الدينية، فهذه العلم فيها ما أخذ عن الرسول لا غير.

التعليق:

لو كانوا أمسكوا عن قولهم إن الله يدا ووجها لكان أخف عليهم وقالوا لا نعلم هذا لا يلومهم أحد؛ لأنهم توقفوا عما لا يعلمون، لكن وصفوا الله بذلك وقد قالوا إن الله ذكر ذلك، ولم ينتهوا وأصبحوا مشبهة مجسمة، أما الأشاعرة فشاركوهم في رؤية الله تعالى ولكن قالوا بلا كيف، وقولهم بلا كيف دل على عدم الرؤية؛ لأنها لا تكون بلا كيف بل ليست أصلا، وهذا الشارح يعيب



على غيره القول بلا علم، وهو أحق بذلك، فيجب عليه الكف عن الخوض والله أعلم.

(الموضع ٣٠: ص ١٤٦)

قال الشارح:

السادس: التركيب من الماهية ووجودها، وهذا يفرضه الذهن أنهما غيران، وأما في الخارج: هل يمكن ذات مجردة عن وجودها ووجودها مجرد عنها؟ هذا محال. فترى أهل الكلام يقولون: هل ذات الرب وجوده أم غير وجوده؟ ولهم في ذلك خبط كثير، وأمثلهم طريقة رأي الوقف والشك في ذلك، وكم يزول بالاستفسار والتفصيل كثير من الأضاليل والأباطيل.

التعليق:

نحن لا نعارض أن المعتزلة توغلوا في الفلسفة وعلومها ولا نقول إن العقل يحكم على الشرع ولكن



في بعض الألفاظ الموهمة للتجسيم فلا بد من رد المتشابه إلى المحكم، وتنزيهه تعالى عن مشابهة خلقه والله أعلم.

(الموضع ٣١: ص ١٤٧)

قال الشارح:

لقد تأملتُ الطرقَ الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عيلاً، ولا تُروِي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأ في الإثبات: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]. ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠].. إلخ.

التعليق:

نعم لو اجتمع علماء الإسلام من جميع الفرق لما رأوا التخالف وقع بينهم في علم الكلام وجوازه وعدم جوازه، وعدم التشبيه والتجسيم، والرؤية وعدم الرؤية، والخلود في النار وعدمه، والشفاعة للعصاة وعدمها، وقرروا السكوت عن

هذا كله وعدم الخوض مما يؤدي إلى محنة الخلاف بين المسلمين، وأجمعوا على ذلك - لتآلفوا على أعداء الإسلام وأصبحوا يدا واحدة، وعسى الله أن يجمعهم ويؤلف بين قلوبهم ويصباحوا قوة يحسب لها حسابها، نسأل الله لهم ذلك.

(الشرح الممتع ١٢/٤٩٩)

قال الشارح:

وتجد أحد هؤلاء عند الموت يرجع إلى مذهب العجائز، فيقر بما أقرؤا به، ويعرض عن تلك الدقائق المخالفة لذلك، التي كان يقطع بها، ثم تبين له فسادها، أولم يتبين له صحتها، فيكونون في نهايتهم - إذا سلموا من العذاب - بمنزلة أتباع أهل العلم من الصبيان والنساء والأعراب.

التعليق:

التوقف عما لا يُعلم واجب، ولكن إذا علم لا يجوز التعطيل، والقصد تنزيه الباري عن النقص في مشابهته لخلقه والله أعلم.

(الموضع ٣٣: ص ١٥٠)

قال الشارح:

يشير الشيخ رحمه الله إلى الرد على المعتزلة ومن يقول بقولهم في نفي الرؤية، وعلى من يشبه الله بشيء من مخلوقاته، فإن النبي ﷺ قال: «إنكم ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر»، الحديث: أدخل «كاف» التشبيه على «ما» المصدرية [أو] الموصولة بـ «ترون» التي تأول مع صلتها إلى المصدر الذي هو «الرؤية»، فيكون التشبيه في الرؤية لا في المرئي، وهذا بيان واضح في أن المراد إثبات الرؤية وتحقيقها، ودفع الاحتمالات عنها، وماذا بعد هذا البيان وهذا الإيضاح؟! فإذا سُلط التأويل على مثل هذا النص، كيف يستدل بنص من النصوص؟! وهل يحتمل هذا النص أن يكون معناه: إنكم تعلمون ربكم كما تعلمون القمر ليلة البدر؟!.

التعليق:

لم يصح هذا الحديث عند النافين للرؤية، ولو قدرنا أن هذا الحديث صحيح فإنه كما ذكر أن الرؤية تجيء بصرية



وتجيء قلبية، فطالما هي لا تكون بصرية فالأولى التنزيه عن الرؤية البصرية.

(الموضع ٣٤: ص ١٥١)

قال الشارح:

فإن قالوا: ألجأنا إلى هذا التأويل حكم العقل بأن رؤيته تعالى محال لا يتصور إمكانها!

فالجواب: أن هذه دعوى منكم، خالفكم فيها أكثر العقلاء، وليس في العقل ما يحلها، بل لو عرض على العقل موجود قائم بنفسه لا يمكن رؤيته لحكم بأن هذا محال.

التعليق:

كثير موجود لا يرى فلا دليل في ذلك، فالروح لا ترى وهي في جسد الإنسان، بل حياته ولا ترى، والريح موجودة وهي لا ترى، وإنما يرى أثرها وفعلها، وكثير من هذه الأشياء يطول شرحها، والله أعلم.

**(الموضع ٣٥: ص ١٥٤)**

قال الشارح:

والتأويل في كلام المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين:
هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال
المرجوح لدلالة توجب ذلك.

التعليق:

العكس هو الصحيح، وهو: صرف اللفظ عن الاحتمال
المرجوح إلى الاحتمال الراجح.

(الموضع ٣٦: ص ١٥٤)

قال الشارح:

وذكر في التبصرة أن نصير بن يحيى البلخي روى
عن عمرو بن إسماعيل بن حماد بن أبي يحيى بن
محمد بن الحسن رحمهم الله: أنه سئل عن الآيات
والأخبار التي فيها من صفات الله تعالى ما يؤدي ظاهره



إلى التشبيه؟ فقال: نمُرُّها كما جاءت، ونؤمن بها، ولا نقول كيف وكيف.

التعليق:

هذا هو التعطيل عند علماء الكلام، والحق النير هو رد المتشابه إلى المحكم ولا تعطل ولا تجسم والله أعلم.

(الموضع ٣٧: ص ١٥٦)

قال الشارح:

النفي والتشبيه مرضان من أمراض القلوب، فإن أمراض القلوب نوعان: مرض شبهة، ومرض شهوة، وكلاهما مذكور في القرآن، قال تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، فهذا مرض الشهوة، وقال تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠]، وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥]، فهذا مرض الشبهة، وهو أردأ من مرض الشهوة، إذ مرض الشهوة يرجى له الشفاء بقضاء الشهوة، ومرض الشبهة



لا شفاء له إن لم يتداركه الله برحمته، والشبهة التي في مسألة الصفات نفيها وتشبيهها، وشبه النفي أردأ من شبه التشبيه.

التعليق:

هذا الشارح متردد بين التجسيم وعدمه، ولكن يرى أن التجسيم أفضل على علته من تأويل المتكلمين للصفات!

(الموضع ٢٨: ص ١٥٧)

قال صاحب المتن:

وتعالى عن الحدود والغايات، والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات.

التعليق:

هذا الكلام من صاحب المتن حق، ولم يرض به الشارح ولهذا انتقده وقام يوجه له التوجيهات ويحوم حول التجسيم ويتردد فيه، ولا تخفى على الله خافية.



ومهما تكن عند امرئ من خليقة
وإن خالها تخفى على الناس تعلم

(الموضع ٣٩: ص ١٥٨)

قال الشارح:

سئل عبد الله بن المبارك: بم نعرف ربنا؟ قال: بأنه
على العرش، بائن من خلقه، قيل: بحد؟ قال: بحد، انتهى.

التعليق:

كلام عبد الله بن المبارك - شيخه الذي استشهد به - هو
عين التجسيم، وقام يؤوله بتأويلات لا طائل تحتها!
يحاول أن يكنه تحت الستائر وتبديه الظواهر والضمائر.

(الموضع ٤٠: ص ١٥٩)

قال الشارح:

.... سمعت سهل بن عبد الله التستري يقول، وقد سئل
عن ذات الله؟ فقال: ذات الله موصوفة بالعلم، غير مدركة



بالإحاطة، ولا مرئية بالأبصار في دار الدنيا، وهي موجودة بحقائق الإيمان، من غير حد ولا إحاطة ولا حلول، وتراه العيون في العقبى، ظاهرًا في ملكه وقدرته، وقد حجب الخلق عن معرفة كنه ذاته، ودلهم عليه بآياته، فالقلوب تعرفه، والعيون لا تدركه، ينظر إليه المؤمن بالأبصار، من غير إحاطة ولا إدراك نهائية.

التعليق:

معناه عندهم أنهم لا يدركونه كله وإنما يدركون ويحيطون بجزء منه وبعض من ذاته، تعالى الله عن التجزئة والتبعض علوا كبيرا.

(الموضع ٤١: ص ١٥٩)

قال الشارح:

وأما لفظ «الأركان» و«الأعضاء» و«الأدوات» فيستدل بها النفاة على نفي بعض الصفات الثابتة بالأدلة القطعية، كاليد



والوجه، قال أبو حنيفة رحمه الله في الفقه الأكبر: له يد ووجه
ونفس، كما ذكر تعالى في القرآن من ذكر اليد والوجه
والنفس، فهو له صفة بلا كيف.

التعليق:

يروى عن أبي حنيفة أنه قال رأى ربه في النوم تسعة
وتسعين مرة، فطالما كذلك فلا بدع أن ينقل عنه هذا
الكلام!! وكلمه بلا كيف لا تنفي شيئاً!
لجماعة سموا هواهم سنة
وجماعة حمر لعمرى موكفة
قد شبهوه بخلقه فتخوفوا
شنع الورى فتستروا بالبلكفة

(الموضع ٤٢: ص ١٦٢)

قال الشارح:

ومن ظن من الجهال أنه إذا «نزل إلى سماء الدنيا» كما
أخبر الصادق عليه السلام - يكون العرش فوقه، ويكون محصوراً بين



طبقتين من العالم! فقلوه مخالف لإجماع السلف، مخالف للكتاب والسنة.

التعليق:

يقال لهؤلاء إنه لا يلام الجاهل إذا قالوا بذلك، لأنه طالما علماؤهم أثبتوا لله النزول فإن من نزل من الأعلى انحط إلى الأسفل، هذا ما تفهمه جميع الأمة، تعالى الله علوا كبيرا عن وصفه بما لا يليق به.

(الموضع ٤٢: ص ١٦٣)

قال الشارح:

وقال شيخ الإسلام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني: سمعت الأستاذ أبا منصور بن حماد - بعد روايته حديث النزول - يقول: سئل أبو حنيفة عنه؟ فقال: ينزل بلا كيف. انتهى.



التعليق:

النزول بلا كيف، والرؤية بلا كيف، وكل شيء بلا كيف: فلا يعتبر مفهوما عند العرب! والله خاطب الأمة بما تفهمه العرب من لغتها، والمجسمة عرفناهم أنهم كشفوا عن أنفسهم، وهؤلاء لم يكشفوا عن لبسهم، والله بكل شيء عليم.

(الموضع ٤٤: ص ١٦٦)

قال الشارح:

وأما قوله تعالى في سورة النجم: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ [النجم: ٨]، فهو غير الدنو والتدلي المذكورين في قصة الإسراء، فإن الذي في سورة النجم هو دنو جبرائيل وتدليته، كما قالت عائشة وابن مسعود رضي الله عنهما، فإنه قال: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى • ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى • وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى • ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ [النجم: ٥ - ٨]. فالضمائر كلها راجعة إلى هذا



المعلم الشديد القوى، وأما الدنو والتدلي الذي في حديث الإسراء، فذلك صريح في أنه دنو الرب تعالى وتدليه.

التعليق:

أما لو قيل إن الدنو دنو النبي ﷺ من ربه لكان أولى من أن يقال دنو الله جل جلاله، وأما التدلي فليس في كلامه في الصفحة قبل هذه كلمة التدلي، فلينظر العاقل بعين البصيرة أن هؤلاء لا يتورعون عن وصف الله بالدنو والحلول.

(الموضع ٤٥: ص ١٦٧)

قال الشارح:

وفي حديث المعراج دليل على ثبوت صفة العلو لله تعالى من وجوه، لمن تدبره، وبالله التوفيق.



التعليق:

لا دليل في ذلك لأهل التجسيم، لأن الله موجود في كل مكان ولا يوصف بجهة ولا يحيطون به علما، والمراد هنا بالعلو في شأن النبي ﷺ في صعوده والله أعلم.

(الموضع ٤٦: ص ١٦٨)

قال الشارح:

قال القرطبي: ولا يخطر ببالك أنه في هذه الأرض، بل في الأرض المبدلة، أرض بيضاء كالفضة، لم يسفك فيها دم، ولم يظلم على ظهرها أحد قط، تظهر لنزول الجبار جل جلاله لفصل القضاء.

التعليق:

نزول الجبار نزول أوامره وملائكته لمحاسبة خلقه، وتعالى الله تبارك عن النزول ووصفه بصفة خلقه من الحلول، ولكن المشبهين والمجسمين لا يتورعون عن وصف الخالق



جل وعلا بصفة مخلوقاته، أما الحوض فهو حق، ونهر الكوثر حق، لا ينكره مسلم.

(الموضع ٤٧: ص ١٧٦)

قال الشارح:

ثم إن الناس في الشفاعة على ثلاثة أقوال: فالمشركون والنصارى والمبتدعون من الغلاة في المشايخ وغيرهم -: يجعلون شفاعة من يعظمونه عند الله كالشفاعة المعروفة في الدنيا، والمعتزلة والخوارج أنكروا شفاعة نبينا ﷺ وغيره في أهل الكبائر، وأما أهل السنة والجماعة، فيقرون بشفاعة نبينا ﷺ في أهل الكبائر، وشفاعة غيره، لكن لا يشفع أحدٌ حتى يأذن الله، ويأخذ له حدًا، كما في الحديث الصحيح، حديث الشفاعة: «إنهم يأتون آدم، ثم نوحًا، ثم إبراهيم، ثم موسى، ثم عيسى، فيقول لهم عيسى عليه السلام: اذهبوا إلى محمد، فإنه عبدٌ غُفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فيأتوني، فأذهب، فإذا رأيت ربي خررتُ له ساجدًا، فأحمد ربي بمحامد يفتحها علي، لا أحسنها



الآن، فيقول: أي محمد، ارفع رأسك، وقل يسمع، واشفع تشفع، فأقول: ربي، أمتي، فيحد لي حدًا، فأدخلهم الجنة، ثم أنطلق فأسجد، فيحد لي حدًا» - ذكر هذا ثلاث مرات.

التعليق:

حديث الشفاعة لأهل الكبائر تعارضه عند النافين أحاديث، رواه جابر بن زيد رضي الله عنه ومنها هذا الحديث: «ليست الشفاعة لأهل الكبائر من أمتي»، ويؤيد هذا الحديث الآيات القرآنية، منها قوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨]، ومنها قوله: ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٠، ١٠١]، ومنها: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]، ولئن صح ما يروونه فيدخل فيهم الذين يقولون إنهم أهل بدع وضلال من الذين خالفوا مذاهبهم، وقولهم: يشفع لمن فيه مثقال ذرة من إيمان؛ فإن قلنا بصحة ذلك فأهل الكبائر لا يقال فيهم مثقال ذرة من إيمان؛ لقوله ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن»،

ويُقاس على ذلك أمثاله من الكبائر، والمصر على الصغائر فَعَلَ الكبائر، لأن الإصرار كبيرة، والإيمان لا يتجزأ، والله أعلم.

(الموضع ٤٨: ص ١١٨)

قال الشارح:

وإن كان مراده الإقسام على الله بحق فلان، فذلك محذورٌ أيضًا، لأن الإقسام بالمخلوق على المخلوق لا يجوز، فكيف على الخالق؟! وقد قال ﷺ: «من حلف بغير الله فقد أشرك». ولهذا قال أبو حنيفة وصاحبه رضي الله عنه: يكره أن يقول الداعي: أسألك بحق فلان، أو بحق أنبيائك ورسلك، وبحق البيت الحرام، والمشعر الحرام، ونحو ذلك، حتى كره أبو حنيفة ومحمد أن يقول الرجل: اللهم إني أسألك بمعقد العز من عرشك، ولم يكرهه أبو يوسف لما بلغه الأثر فيه، وتارة يقول: بجاه فلان عندك، أو يقول: نتوسل إليك بأنبيائك ورسلك وأوليائك، ومراده لأن فلانًا عندك ذو وجهة وشرف



ومنزلة فأجب دعائنا، وهذا أيضًا محذور، فإنه لو كان هذا هو التوسل الذي كان الصحابة يفعلون في حياة النبي ﷺ لفعلوه بعد موته، وإنما كانوا يتوسلون في حياته بدعائه، يطلبون منه أن يدعو لهم، وهم يؤمنون على دعائه، كما في الاستسقاء وغيره، فلما مات قال عمر رضي الله عنه، لما خرجوا يستسقون -: «اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا»، معناه بدعائه هو ربه وشفاعته وسؤاله، ليس المراد أنا نقسم عليك به، أو نسألك بجاهه عندك، إذ لو كان ذلك مرادًا لكان جاه النبي ﷺ أعظم وأعظم من جاه العباس.

التعليق:

اختلف العلماء في التوسل بالأنبياء والمرسلين والأولياء والصالحين، فمنهم من أجازهم مطلقًا، ومنهم من منعه مطلقًا، ومنهم من أجازهم بالأنبياء والمرسلين لأن ولايتهم على الحقيقة وهم معصومون ومحتوم بهم إلى الجنة.



والحقيقة من تدبر في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ
نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] فقرن جل جلاله الاستعانة بالعبادة
وعطفها عليها، مما يدل على أن منع ذلك أولى والله أعلم.
أما عمر فقد توسل بالعباس ولم يطلب منه الدعاء
ولا هو دعا، وقد احتج بذلك المجيزون والأولى
ما قدمناه.

(الموضع ٤٩: ص ١٨٦)

قال الشارح:

ولا شك أن الإقرار بالربوبية أمر فطري، والشرك حادث
طارئ، والأبناء تقلدوه عن الآباء، فإذا احتجوا يوم القيامة
بأن الآباء أشركوا ونحن جرينا على عادتهم كما يجري الناس
على عادة آبائهم في المطاعم والملابس والمساكن، يقال
لهم: أنتم كنتم معترفين بالصانع، مقرين بأن الله ربكم
لا شريك له، وقد شهدتم بذلك على أنفسكم، فإن شهادة
المرء على نفسه هي إقراره بالشيء ليس إلا.



التعليق:

ليس كل المشركين معترفين بالله أنه خالقهم، فالدهرية الذين حكى الله عنهم قالوا: ﴿وَمَا يُهْلِكُ إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤] غير معترفين، واليوم منهم هؤلاء الشيعيون يقولون إن الطبيعة تخلقهم، نسأل الله السلامة.

(الموضع ٥٠: ص ٢١٠)

قال الشارح:

وروى الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «صنفان من بني آدم ليس لهم في الإسلام نصيب: المرجئة والقدرية».

التعليق:

القدرية هم من ذكرهم، والمرجئة هم الذين يقولون إن أهل الكبائر على ثلاثة أصناف: منهم مخلصون في النار، ومنهم يعذبون بقدر أعمالهم ثم يخرجون، ومنهم لا يدخلونها

بتاتا يعفو الله عنهم، والله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ،
فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا﴾ [الجن: ٣٣] والله أعلم.

(الموضع ٥١: ص ٢١٨)

قال الشارح:

أما قوله «وهو مستغن عن العرش وما دونه» - فقال
تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَغَفِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [العنكبوت: ٦]، وقال تعالى:
﴿وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾، [فاطر: ١٥]، وإنما قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ
هذا الكلام هنا، لأنه لما ذكر العرش والكرسي، ذكر بعد
ذلك غناه سبحانه عن العرش وما دون العرش، ليبين أن
خلقه للعرش لاستوائه عليه.

التعليق:

هذا الكلام وما بعده من التشبيه والتجسيم، تعالى الله
عن الحلول، فكل حال حادث، وكل حادث فغير إله، ويكفي
أن يقول الإنسان: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] والله أعلم.



(الموضع ٥٢: ص ٢١٠)

قال الشارح:

والأمر في ذلك كما قال الإمام مالك رحمته الله، لما سئل عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الرعد: ٢]: كيف استوى؟ فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول.

التعليق:

عند العرب استوى بمعنى استولى، قال الشاعر:
قد استوى بشر على العراق
من غير سيف ودم مہراق
وكثير من ذلك، والله أعلم.

(الموضع ٥٢: ص ٢٢٢)

قال الشارح:

ومن سمع أحاديث الرسول ﷺ وكلام السلف، وجد منه في إثبات الفوقية ما لا ينحصر، ولا ريب أن الله سبحانه لما



خلق الخلق لم يخلقهم في ذاته المقدسة، تعالى الله عن ذلك، فإنه الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد، فتعين أنه خلقهم خارجاً عن ذاته، ولو لم يتصف سبحانه بفوقية الذات، مع أنه قائم بنفسه غير مخالط للعالم، لكان متصفاً بضد ذلك، لأن القابل للشيء لا يخلو منه أو من ضده، بضد الفوقية: السفول، وهو مذموم على الإطلاق، لأنه استقر إبليس وأتباعه وجنوده.

التعليق:

كل هذه الذي ذكرها هذا المجسم من العلو والفوقية ليس المراد العلو والفوقية الحسية، وإنما المراد بها العلو والفوق المعنوي، أما الحسي الحال فهو حادث والله منزّه عنه والله أعلم.

(الموضع ٥٤: ص ٢٢٤)

قال الشارح:

الثاني عشر: التصريح بنزوله كل ليلة إلى السماء الدنيا، والنزول المعقول عند جميع الأمم إنما يكون من علو إلى سفلى.



التعليق:

هذا هو التجسيم العظيم الذي لا غبار عليه، تعالى الله عن النزول والحلول علوا كبيرا، وكذلك ما بعده من الكلام.

(الموضع ٥٥: ص ٢٢٧ - ٢٢٨)

قال الشارح:

وذكر محمد بن طاهر المقدسي أن الشيخ أبا جعفر الهمداني حضر مجلس الأستاذ أبي المعالي الجويني المعروف بإمام الحرمين، وهو يتكلم في نفي صفة العلو، ويقول: كان الله ولا عرش وهو الآن على ما كان! فقال الشيخ أبو جعفر: أخبرنا يا أستاذ عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا؟ فإنه ما قال عارف قط: يا الله، إلا وجد في قلبه ضرورة طلب العلو، لا يلتفت يمنة ولا يسرة، فكيف ندفع بهذه الضرورة عن أنفسنا؟ قال: فلطم أبو المعالي على رأسه ونزل! وأظنه قال: وبكى! وقال: حيرني الهمداني حيرني!



أراد الشيخ: أنَّ هذا أمر فطر الله عليه عباده، من غير أن يتلقوه من المرسلين، يجدون في قلوبهم طلبًا ضروريًا يتوجه إلى الله ويطلبه في العلو.

التعليق:

بديها أن يعرف أي واحد أن الله أعلى من كل شيء، لكن إن سألتهم فلا يقولون إنه حال في جهة وإنما يقولون إنه فوق كل شيء، ولو قالوا إنه في السماء لا يقصدون أي سماء، ويقولون لا نحيط به، والله أعلم.

(الموضع ٥٦: ص ١٤٢)

قال الشارح:

قال الأولون: إنما تكلمنا في تفضيل صالحى البشر إذا كملوا، ووصلوا إلى غايتهم وأقصى نهايتهم، وذلك إنما يكون إذا دخلوا الجنة، ونالوا الزلفى، وسكنوا الدرجات العلى، وحباهم الرحمن بمزيد قربه، وتجلى لهم ليستمتعوا بالنظر إلى وجهه الكريم.



التعليق:

هذا عند الأشاعرة والمشبّهة المجسّمة، ولا يجوز هذا وأمثاله والله منزّه والله أعلم.

(الموضع ٥٦: ص ٢٤٧)

قال الشارح:

قوله: (ولا نخوض في الله، ولا نماري في دين الله)، يشير الشيخ رَحِمَهُ اللهُ إِلَى الكف عن كلام المتكلمين الباطل، وذم علمهم، فإنهم يتكلمون في الإله بغير علم وغير سلطان أتاهاهم، ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾ [النجم: ٢٣].

التعليق:

ينظر العاقل في هذا الشارح كيف يلقي الشبه على صاحب المتن، فيفسر كلامه بما تهواه نفسه، فما أجراً هذا



على القول بغير الحق، مما يدل على أن له أهوية، وكلام صاحب المتن له احتمال آخر والله أعلم.

(الموضع ٥٧: ص ٢٥٠)

قال الشارح:

أراد بأهل القبلة الذين تقدم ذكرهم في قوله: «ونسمة أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين، ما داموا بما جاء به النبي ﷺ معترفين، وله بكل ما قال وأخبر مصدقين»، يشير الشيخ رحمه الله بهذا الكلام إلى الرد على الخوارج القائلين بالتكفير بكل ذنب.

التعليق:

عند العلماء أن الكفر في اصطلاحهم قسمان: كفر شرك وكفر نعمة، فالثاني: مسلمٌ موحدٌ فاعلٌ كبيرة، فهو كافرٌ نعمةً فاسقٌ حتى يتوب، لكن يعامل معاملة الموحدين أهل القبلة، وهو فاسق أو منافق أو كافر نعمة، كله سواء في التسمية، ولا يستحلون دمه ولا ماله.



(الموضع ٥٨: ص ٢٥٢)

قال الشارح:

وقوله: «ولا نقول لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمل» إلى آخر كلامه - ردّ على المرجئة، فإنهم يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، فهؤلاء في طرف، والخوارج في طرف، فإنهم يقولون يكفر المسلم بكل ذنب، أو بكل ذنب كبير، وكذلك المعتزلة الذين يقولون يحبط إيمانه كله بالكبيرة، فلا يبقى معه شيء من الإيمان، لكن الخوارج يقولون: يخرج من الإيمان ويدخل في الكفر، والمعتزلة يقولون: يخرج من الإيمان ولا يدخل في الكفر! وهذه المنزلة بين المنزلتين!! وبقولهم بخروجه من الإيمان أوجبوا له الخلود في النار!

التعليق:

هناك منزلة بين المنزلتين ولا منزلة بين المنزلتين، فالأولى: كفر النعمة، وهو منزلة بين كفر الشرك وبين



الإيمان، فكافر النعمة لا يستحل ماله ولا دمه ويعامل معاملة
الموحدين في الدنيا، ولا منزلة بين المنزلتين: أي حكمه في
الدين في البراءة حتى يتوب، فإن مات غير تائب فهو مخلد
في النار كالمشركين لا يخرج منها، ولكن منزلته في النار
أخف عذابا من المشرك، هذا والله أعلم.

(الموضع ٥٩: ص ١٥٣)

قال الشارح:

وأما الشخص المعين، إذا قيل: هل تشهدون أنه من أهل
الوعيد وأنه كافر؟ فهذا لا نشهد عليه إلا بأمر تجوز معه
الشهادة، فإنه من أعظم البغي أن يُشهد على معين أن الله
لا يغفر له ولا يرحمه بل يخلده في النار.

التعليق:

هيهات، لا يحكم على موحد مؤمن ولو عاصيا بالنار،
ولو مات على غير توبة في ظاهر الأمر، فربما تاب ولم يعلم



من يحكم عليه، ولكنه في البراءة بحكم الظاهر وأمره إلى الله، أما المجتهد إذا أخطأ، فإن كان في أحد الأصول الثلاثة: الكتاب أو السنة أو الإجماع، عارض عليه الدليل القطعي فهو مبتدع في حكم الظاهر وبيرء منه، ولا يؤخذ باجتهاده، لأن اجتهاده في القطعي غير جائز والله أعلم.

(الموضع ٦٠: ص ٢٥٥)

قال الشارح:

ولكن بقي هنا إشكال يرد على كلام الشيخ رحمه الله، وهو: أن الشارع قد سمى بعض الذنوب كفراً، قال الله: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقال ﷺ: «سباب المؤمن فسوق، وقتاله كفر»، متفق عليه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وقال ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»، و: «إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما»، متفق عليهما من حديث ابن عمرو رضي الله عنه، وقال ﷺ: «أربع من كنّ فيه كان منافقاً خالصاً،



ومن كانت فيه خصلة منهن كان فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر»، متفق عليه من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه، وقال عليه السلام: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، والتوبة معروضة بعد»، وقال عليه السلام: «بين المسلم وبين الكفر ترك الصلاة»، رواه مسلم عن جابر رضي الله عنه، وقال عليه السلام: «من أتى كاهنًا فصدقه، أو أتى امرأة في دبرها، فقد كفر بما أنزل على محمد»، وقال عليه السلام: «من حلف بغير الله فقد كفر»، رواه الحاكم بهذا اللفظ، وقال عليه السلام: «ثنتان في أمتي هما بهم كفر: الطعن في الأنساب، والنياحة على الميت»، ونظائر ذلك كثيرة.

التعليق:

هذه الأحاديث والآيات التي ذكرها يسمى كافرا، أي: كافر نعمة لا كافر شرك، فإن مات على غير توبة فهو مخلد في النار، لكن عذابه أخف من عذاب المشرك؛ لقوله تعالى:



﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا﴾
[الجن: ٢٣] والله أعلم.

(الموضع ٦١: ص ٢٥٨)

قال الشارح:

وهنا أمر يجب أن يُفطن له، وهو: أن الحكم بغير ما أنزل الله قد يكون كفراً ينقل عن الملة، وقد يكون معصية: كبيرة أو صغيرة، ويكون كفراً: إما مجازياً، وإما كفراً أصغر، على القولين المذكورين، وذلك بحسب حال الحاكم: فإنه إن اعتقد أنّ الحكم بما أنزل الله غير واجب، وأنه مخير فيه، أو استهان به مع تيقنه أنه حكم -: فهذا كفرٌ أكبر، وإن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله، وعلمه في هذه الواقعة، وعدل عنه مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة، فهذا عاص، ويسمى كافراً كفراً مجازياً، أو كفراً أصغر، وإن جهل حكم الله فيها، مع بذل جهده واستفراغ وسعه في معرفة الحكم وأخطأ، فهذا مخطئ، له أجر على اجتهاده، وخطؤه مغفور.



التعليق:

هنا نقض ما أورده من الآيات والأحاديث - قبل ذلك -
على كفر النعمة لأصحاب الكبائر من شراب الخمر
وأصحاب السرقات، وبقي يتخبط تخبط العشواء في الليل
المظلم، فجعل الكفر اسماً لا مسمى، وقسمه إلى كفر كبير
وصغير ومجازيا، وهكذا حال من لا ينطق بالحق والصواب
والله أعلم.

(الموضع ٦٢: ص ٢٦٢)

التعليق:

ذكر الشارح الفرق بين التوبة والاستغفار، فهذا [أي
الاستغفار] طلب وقاية شر ما مضى، والتوبة وقاية شر
ما أقبل، ومثل له كالفقير والمسكين، فالفقير هو المقل
والمسكين هو المعدم، لكن قال إذا اجتمع التوبة
والاستغفار كانا بمعنى واحد، وكذلك إذا اجتمع الفقير



والمسكين كان بمعنى واحد، وهذا في جميع الأمور، وإذا
افترقا كان كل واحد بمعناه انتهى. والله أعلم بذلك،
والفقير والمسكين فيه اختلاف من هو الأضر منهما،
والعلم عند الله.

(الموضع ٦٣: ص ٢٦٥)

قال الشارح:

قوله: (ولا يخرج العبد من الإيمان إلا بجحود
ما أدخله فيه).

يشير الشيخ إلى الرد على الخوارج والمعتزلة في قولهم
بخروجه من الإيمان بارتكاب الكبيرة.

التعليق:

خروجه من الإيمان وتسميته كافر كفر نعمة للآيات
والأحاديث التي أوردها سابقا ص ٢٥٥ والله أعلم.



(الموضع ٦٤: ص ٢٦٧)

قال الشارح:

وحاصل الكل يرجع إلى أن الإيمان: إما أن يكون ما يقوم بالقلب واللسان وسائر الجوارح، كما ذهب إليه جمهور السلف من الأئمة الثلاثة وغيرهم كما تقدم، أو بالقلب واللسان دون الجوارح، كما ذكره الطحاوي عن أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله، أو باللسان وحده، كما تقدم ذكره عن الكرامية، أو بالقلب وحده، وهو إما المعرفة كما قال الجهم، أو التصديق كما قاله أبو منصور الماتريدي، وفساد قول الكرامية والجهم بن صفوان ظاهر.

التعليق:

الصحيح الذي عليه الحق أن الإيمان: قول باللسان وتصديق بالجنان وعمل بالأركان، فإذا اختل واحد فلا يسمى صاحبه مؤمناً، وكل الآيات القرآنية مقرون فيها الإيمان بالعمل الصالح والله أعلم.



(الموضع ٦٥: ص ٢٧٠)

قال الشارح:

ولا شك أن من قام بقلبه التصديق الجازم، الذي لا يقوى على معارضته شهوة ولا شبهة -: لا تقع معه معصية، ولولا ما حصل له من الشهوة والشبهة أو إحداهما لما عصى، بل يشتغل قلبه ذلك الوقت بما يواقعه من المعصية، فيغيب عنه التصديق والوعيد فيعصي، ولهذا - والله أعلم - قال ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» الحديث، فهو حين يزني يغيب عنه تصديقه بحرمة الزنا، وإن بقى أصل التصديق في قلبه، ثم يعاوده.

التعليق:

معناه عند الشارح يكون غير مؤمن وقت الزنا ثم بعد ذلك يكون مؤمناً، نقول: هيهات أن يكون مؤمناً إلا إذا تاب ونوى عدم العودة، هذا هو الحق، ويؤيده الحديث الذي ساقه في الصفحة الآتية، وهو قوله ﷺ: «إذا زنا العبد نزع منه الإيمان فإذا تاب أعيد إليه»، فتراه قيده بالتوبة والله أعلم.

(الموضع ٦٦: ص ٢٨٩)

قال الشارح:

وخبر الواحد، وإن كان يحتمل الصدق والكذب، ولكن التفريق بين صحيح الأخبار وسقيمها لا يناله أحد إلا بعد أن يكون معظم أوقاته مشغلا بالحديث.

التعليق:

طالما أن خبر الأحاد يحتمل الصدق والكذب فكيف يكون في الاعتقادات وهو لا يفيد اليقين! وطالما لا يفيد، فإن النص القطعي من القرآن ومتواتر السنة وإجماع الأمة توجب العلم والعمل، والباقي كمثل خبر الأحاد يوجب العمل فقط والله أعلم.

(الموضع ٦٧: ص ٢٩٠)

قال الشارح:

ولكن النفاة قد جعلوا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ﴾

شَيْءٌ» ﴿[الشورى: ١١] مستندا لهم في رد الأحاديث الصحيحة، فكلما جاءهم حديث يخالف قواعدهم وآراءهم، وما وضعته خواطرهم وأفكارهم - ردوه بـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، تلبسا منهم وتلبيسا على من هو أعمى قلبا منهم، وتحريفاً لمعنى الآية عن مواضعه، ففهموا من أخبار الصفات ما لم يرده الله ولا رسوله، ولا فهمه أحد من أئمة الإسلام، أنه يقتضي إثباتها التمثيل بما للمخلوقين! ثم استدلوا على بطلان ذلك بـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ تحريفاً للنصين!!

التعليق:

ليس هذا تحريفاً، وإنما النص صريح في قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، فالمعارضون - مثل هذا الشارح - يقولون إن مثله شيء! فهم يشبهون الله تعالى بخلقه ويجسمونه، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً، والله أعلم.

(الموضع ٦٨: ص ٢٩٣)

قال الشارح:

وتجتمع في المؤمن ولاية من وجه، وعداوة من وجه،
كما قد يكون فيه كفر وإيمان، وشرك وتوحيد، وتقوى
وفجور، ونفاق وإيمان.

التعليق:

هذا خطأ فادح متعمد من قائله، وهيئات هيئات أن
تجتمع ولاية وعداوة، ولا كفر وإيمان، ولا شرك وتوحيد،
فكل واحد معارض للآخر ومضاد له، وكيف يجتمع الشرك
والتوحيد عند الله! أما الآيات التي استدل بها لها معان
يطول شرحها.

(الموضع ٦٩: ص ٢٩٤)

قال الشارح:

والولي: خلاف العدو.



التعليق:

هذا المقال صحيح، فالولي خلاف العدو، لا كما قال سابقا - في الصفحة قبل هذه - وهو الذي أشرنا إليه أنهما لا يجتمعان أبدا، فما باله سابقا حاد عنها! إنا لله وإنا إليه راجعون.

(الموضع ٧٠: ص ٢١٢)

قال الشارح:

وقد نهى الله ﷻ رسوله ﷺ عن الصلاة على المنافقين.

التعليق:

قصد الشارح بالمنافقين من أسرَّ الشرك وأظهر الإسلام فقط، لاستشهاده بالآية، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا﴾ [التوبة: ٨٤] إلى آخر الآية، وهناك آية أخرى وهي قوله: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾، إلى آخر الآية، ونحن نقول إن النفاق يقيم أيضًا من قال فيه



رسول الله ﷺ: «آية المنافق أربع» الحديث، لكن أكثر العلماء لا يمنعون الصلاة خلف هؤلاء والله أعلم.

(الموضع ٧١: ص ٣١٣)

قال الشارح:

يريد: أنا لا نقول عن أحد معين من أهل القبلة إنه من أهل الجنة أو من أهل النار، إلا من أخبر الصادق ﷺ أنه من أهل الجنة، كالعشرة رضي الله عنهم، وإن كنا نقول: إنه لا بد أن يدخل النار من أهل الكبائر من يشاء الله إدخاله النار، ثم يخرج منها بشفاعة الشافعين، ولكننا نقف في الشخص المعين، فلا نشهد له بجنة ولا نار إلا عن علم، لأن الحقيقة باطنة، وما مات عليه لا نحيط به، لكن نرجو للمحسنين، ونخاف على المسيء.

التعليق:

لا يشهد على موحد معين بالجنة ولا بالنار، إلا من كانت ولايته أو براءته على الحقيقة، وذلك أن ينص



قرآن أو سمع أحد من رسول الله ﷺ يقول إن فلانا في الجنة أو في النار، فمثاله في الولاية: مؤمن آل فرعون وزوجة فرعون، ومثاله في البراءة: امرأة نوح وامرأة لوط، لأن الناس أربعة أصناف^(١): أما في ولاية الحقيقة أو براءتها، وأما في ولاية الجملة أو براءتها، وأما في ولاية الظاهر أو براءتها، فهذه أربعة وكل صنف يحتوي على ضربين، فهي ثمانية، والتاسع الوقوف عن جهل حاله والله أعلم.

(اللمعة ٧٢: ص ٣١٤)

قال الشارح:

وفي الصحيحين أيضًا: «على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة».

(١) قال الشيخ بأنها أربعة لكنه عدّد ثلاثة منها فقط.



التعليق:

الخروج على الجبابة وجوبه وجوازه حسب
الاستطاعة، لأنه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،
ولهذا تهيب الأئمة في الأمانة الكبرى وجعلت شورى كما
فعل عمر رضي الله عنه، ولا يستكان لهم يفعلون ما أرادوا، وهذا فعل
الصحابة رضي الله عنهم جميعا، فهم كما وصفهم من قال:
ماداهنوا كلا ولا استكانوا
عليهم الرحمة والرضوان

(الموضع ٧٣: ص ١٧٧)

قال الشارح:

وقال عليه السلام: «إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم على ثنتين
وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاثة وسبعين ملة،
يعني الأهواء، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة». وفي
رواية: «قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه
وأصحابي». فبين عليه السلام أن عامة المختلفين هالكون من
الجانبين، إلا أهل السنة والجماعة.

التعليق:

ليس المراد بأهل السنة هؤلاء المتشدين الذين يقولون الآن إنهم أهل السنة، ولكن من كان على سنته ﷺ، ولا الجماعة هؤلاء أيضاً الذين يقولون إنهم أصحاب الأئمة الأربعة، ولكن الذين ذكرهم الشارح نفسه في الصفحة قبل هذه في قوله: السنة طريقة الرسول ﷺ، والجماعة المسلمون وهم الصحابة والتابعون، وأما الذين تسموا الآن بأهل السنة فأصلها سنة معاوية الذي أيده أسلافهم في لعن علي بن أبي طالب على المنابر، إلى أن استخلف عمر بن عبد العزيز فغير هذه البدعة والله أعلم.

((الموضع ٧٠: ص ٣٢٠))

قال الشارح:

تواترت السنة عن رسول الله ﷺ بالمسح على الخفين وبغسل الرجلين، والرافضة تخالف هذه السنة المتواترة.



التعليق:

لم يصح هذا التواتر ليس عند الرافضة فحسب ولكنه عند أهل الجمع، وإن كان كذلك فأين هذا التواتر المزعوم! والمتواتر عند أهل العلم قطعي الدلالة فلو كان متواترا لعرفه الجميع، إلا إن كان تواتر أهل مذهبه فقط، ولا يعتبر عند [من] لم يصح عنده، والعجب أن هذه جعلها صاحبها في العقيدة! فماذا أتى هنا بالمسح على الخفين ولم يتكلم في وضوء ولا صلاة قبلها ولا بعدها؟! أم أن هذه الزيادة وضعت من بعد على حساب صاحب الأصل والله أعلم بذلك.

(الموضع ٧٥: ص ٣٢١)

قال الشارح:

وهم قد رأوه يتوضأ ما لا يحصى عدده إلا الله تعالى، ونقلوا عنه غسل الرجلين في ما شاء الله من الحديث، حتى نقلوا عنه من غير وجه، في كتب الصحيح وغيرها، أنه قال: «ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار»



التعليق:

هذا الحديث حجة لمن لا يرى المسح على الخفين، فالماسح على الخفين يكتفي بمسح الأعلى من الخف، فكيف بالأعقاب وبطون الأقدام! والحديث هذا يرد عليه والله أعلم.

(الموضع ٧٦: ص ٢٢٧)

قال الشارح:

واختلف في الروح: ما هي؟ فقيل: هي جسم، وقيل: عرض، وقيل: لا ندري ما الروح أجوهر أم عرض؟ وقيل: ليس الروح شيئاً أكثر من اعتدال الطبائع الأربع، وقيل: هي الدم الصافي الخالص من الكُدرة والعفونات، وقيل: هي الحرارة الغريزية، وهي الحياة، وقيل: هو جوهر بسيط منبعث في العالم كله من الحيوان، على جهة الأعمال له والتدبير، وهي على ما وصفت من الانبساط في العالم، غير منقسمة الذات والبنية، وأنها في كل حيوان العالم بمعنى واحد لا غير، وقيل: النفس هي النسيم الداخل والخارج



بالتنفس، وقيل غير ذلك. وللناس في مسمى «الإنسان»: هل هو الروح فقط، أو البدن فقط، أو مجموعهما، أو كل منهما؟ وهذه الأقوال الأربعة لهم في كلامه: هل هو اللفظ، أو المعنى فقط، أو هما، أو كل منهما؟ فالخلاف بينهم في الناطق ونطقه، والحق: أن الإنسان اسمٌ لهما، وقد يطلق على أحدهما بقريئة، وكذلك الكلام.

التعليق:

الحق التوقف عن القول في الروح، لأن الله ﷻ أمر نبيه ﷺ لما سئل عنها فقال: ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾، [الإسراء: ٨٥]، والله أعلم بها.

(الموضع ٧٧: ص ٨٣١)

قال الشارح:

وعن البراء بن عازب ﷺ، قال: «كنا في جنازة في بقيع الغرقد، فأتانا النبي ﷺ، فقعّد وقعدنا حوله، كأنّ على



رؤوسنا الطير، وهو يلحد له، فقال: أعوذ بالله من عذاب
القبر، ثلاث مرات، ثم قال: إن العبد المؤمن إذا كان في
إقبال من الآخرة وانقطاع من الدنيا، نزلت إليه الملائكة، كأن
على وجوههم الشمس، معهم كفن من أكفان الجنة، وحنوط
من حنوط الجنة، فجلسوا منه مد البصر، ثم يجيء ملك
الموت حتى يجلس عن رأسه، فيقول: أيتها النفس الطيبة،
اخرجي إلى مغفرة من الله ورضوان، قال: فتخرج تسيل كما
تسيل القطرة من السقاء، فيأخذها، فإذا أخذها لم يدعوها في
يده طرفة عين، حتى يأخذوها فيجعلوها في ذلك الكفن
وذلك الحنوط، وتخرج منها كأطيب نفحة مسك وجدت
على وجه الأرض، قال: فيصعدون بها، فلا يمرون بها، يعني
على ملا من الملائكة، إلا قالوا: ما هذه الروح الطيبة؟
فيقولون: فلان ابن فلان، بأحسن أسمائه التي كانوا يسمونه
به في الدنيا، حتى ينتهوا بها إلى السماء، فيستفتحون له،
فيفتح له، فيشيعة من كل سماء مقربوها، إلى السماء التي
تليها، حتى ينتهي بها إلى السماء التي فيها الله...



التعليق:

في هذا الكلام من التجسيم ما فيه، فليُحذر منه، وقد رويت في عذاب القبر ونعيمه روايات صحيحة، أما هذا الحديث فقد أعلّه بعضهم، ونافح عنه ابن القيم كما يقول المحقق هنا في صفحة ٣٣٣، والله أعلم بأن ابن القيم من أئمة المجسمين مثل هذا الشارح، ولذلك كأنه اختار هذه الرواية التي يعلّها غيرهما.

(الموضع ٧٨: ص ٢٥٠)

قال الشارح:

وقوله «والصراط» - أي ونؤمن بالصراط، وهو جسر على جهنم، إذا انتهى الناس بعد مفارقتهم مكان الموقف إلى الظلمة التي دون الصراط، كما قالت عائشة رضي الله عنها: «إن رسول الله ﷺ سئل: أين الناس يوم تبدّل الأرض غير الأرض والسموات؟ فقال: هم في الظلمة دون الجسر»، وفي هذا الموضع يفترق المنافقون عن المؤمنين، ويتخلفون عنهم،



ويسبقهم المؤمنون، ويحال بينهم بسور يمنعهم من الوصول إليهم، وروى البيهقي بسنده، عن مسروق، عن عبد الله، قال: «يجمع الله الناس يوم القيامة»، إلى أن قال: «فيعطون نورهم على قدر أعمالهم، وقال: فمنهم من يعطى نوره مثل الجبل بين يديه، ومنهم من يعطى نوره فوق ذلك، ومنهم من يعطى نوره مثل النخلة بيمينه، ومنهم من يعطى دون ذلك بيمينه، حتى يكون آخر من يعطى نوره على إبهام قدمه، يضيء مرة ويطفأ مرة، إذا أضاء قَدَم قدمه، وإذا طفق قام، قال: فيمرُّ ويمرون على الصراط، والصراط كحد السيف، دحض، مزلّة، فيقال لهم: امضوا على قدر نوركم، فمنهم من يمر كانقضاض الكواكب، ومنهم كالريح، ومنهم من يمر كالطرف، ومنهم من يمر كشد الرّجل، يرمل رملاً، فيمرون على قدر أعمالهم، حتى يمر الذي نوره على إبهام قدمه، تخرُّ يدٌ، وتعلق يدٌ، وتخر رجلٌ، وتعلق رجلٌ، وتصيب جوانبه النار، فيخلصون، فإذا خلصوا قالوا: الحمد لله الذي نجّانا منك بعد أن أراناك، لقد أعطانا الله ما لم يُعط أحدٌ»، الحديث.



التعليق:

عند غير هؤلاء أن الصراط هو الحق، لا جسر على جهنم، ولكن قالوا إن هذه المسألة ليست هي إلا من الغيبيات، فلا يجادل فيها، ولم يستبعد القطب الشيخ محمد بن يوسف اطفيش مقالة هؤلاء في مسألة الصراط والله أعلم.

(الموضع ٧٩: ص ٢٥٣)

قال الشارح:

وروى الحافظ أبو بكر البيهقي، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «يؤتى بابن آدم يوم القيامة، فيوقف بين كفي الميزان، ويوكل به ملك، فإن ثقل ميزانه، نادى الملك بصوت يُسمع الخلائق: سَعِدَ فلان سعادةً لا يشقى بعدها أبدًا، وإن خف ميزانه، نادى الملك بصوت يسمع الخلائق: شقي فلان شقاوةً لا يسعد بعدها أبدًا»، فلا يُلتفت إلى ملحد معاند يقول: الأعمال أعراض لا تقبل الوزن، وإنما يقبل الوزن الأجسام!! فإن الله يقلب الأعراض



أجسامًا، كما تقدم، وكما روى الإمام أحمد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «يؤتى بالموت كبشًا أغر، فيوقف بين الجنة والنار، فيقال: يا أهل الجنة، فيشرئبون وينظرون، ويقال: يا أهل النار، فيشرئبون وينظرون، ويرون أن قد جاء الفرج، فيذبح، ويقال: خلود لا موت»، ورواه البخاري بمعناه، فثبت وزن الأعمال والعامل وصحائف الأعمال، وثبت أن الميزان له كفتان، والله تعالى أعلم بما وراء ذلك من الكيفيات.

التعليق:

لم تثبت عند غير هؤلاء أحاديث الميزان كما يذكرها الشارح، والذين لا يثبتونها يقولون إن المراد بالوزن العدل والإنصاف فقط، يقولون لأن هذه من الغيبات لا يروون ممن ثبتت عنده، والقائلون بالوزن اختلفوا هم بأنفسهم: فمنهم من قال توزن الأعمال، ومنهم من قال توزن الأجسام، والله أعلم بذلك.



(الموضع ٨٠: ص ١٢٥)

قال الشارح:

وقوله: «لا تفيان أبداً ولا تبيدان» - هذا قول جمهور الأئمة من السلف والخلف، وقال ببقاء الجنة وقال بفناء النار جماعة من السلف والخلف، والقولان مذكوران في كثير من كتب التفسير وغيرها، وقال بفناء الجنة والنار الجهم بن صفوان إمام المعطلة، وليس له سلف قط، لا من صحابة ولا من تابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين، ولا من أهل السنة، وأنكره عليه عامة أهل السنة، وكفروه به، وصاحوا به وبأتباعه من أقطار الأرض، وهذا قاله لأصله الفاسد الذي اعتقده، وهو امتناع وجود ما لا يتناهى من الحوادث! وهو عمدة أهل الكلام المذموم، التي استدلوا بها على حدوث الأجسام، وحدث ما لم يخل من الحوادث، وجعلوا ذلك عمدتهم في حدوث العالم، فرأى الجهم أن ما يمنع من حوادث لا أول لها في الماضي، يمنعه في المستقبل!! فدوام الفعل عنده على الرب في المستقبل ممتنع، كما هو ممتنع



عنده عليه في الماضي!! وأبو الهذيل العلاف شيخ المعتزلة، وافقه على هذا الأصل، لكن قال: إن هذا يقتضي فناء الحركات، فقال بفناء حركات أهل الجنة والنار، حتى يصيروا في سكون دائم، لا يقدر أحد منهم على حركة!! وقد تقدم الإشارة إلى اختلاف الناس في تسلسل الحوادث في الماضي والمستقبل، وهي مسألة دوام فاعلية الرب تعالى، وهو لم يزل ربًا قادرًا فعالًا لما يريد، فإنه لم يزل حيًا عليماً قديرًا، ومن المحال أن يكون الفعل ممتنعًا عليه لذاته، ثم ينقلب فيصير ممكنًا لذاته، من غير تجدد شيء، وليس للأول حد محدود حتى يصير الفعل ممكنًا له عند ذلك الحد، ويكون قبله ممتنعًا عليه، فهذا القول تصوره كاف في الجزم بفساده.

التعليق:

عند جمهور المحققين أن الجنة والنار مخلوقتان ولا تفنيان، وشذ منهم من قال إنهما سيخلقان فيما بعد عند دخولهما، ولا تفنيان أبدا والله أعلم.



(الموضع ٨١: ص ٣٦٠)

قال الشارح:

السابع: أن الله يخرج منها من يشاء، كما ورد في الحديث، ثم يبقها شيئاً، ثم يفنيها، فإنه جعل لها أمداً تنتهي إليه.

الثامن: أن الله تعالى يخرج منها من يشاء، كما ورد في السنة، ويبقى فيها الكفار، بقاء لا انقضاء له، كما قال الشيخ رحمه الله. وما عدا هذين القولين الأخيرين ظاهر البطلان.

التعليق:

آيات الخلود كلها سواء، في الجنة والنار واحدة، إلا أن أكثر الآيات كلمة «أبداً» في خلود الجنة، وقليل في النار، ومنهما: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِداً فِيهَا أَبَداً﴾، والحجة كما تقوم من جملة آيات تقوم ولو بآية واحدة، وكما قال تعالى في أهل الجنة: ﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨] قال في أهل



النار: ﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ﴾ [الإنفطار: ١٦]، وكما قال: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا فِي النَّارِ لَهْمٌ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهيقٌ • خَلِيدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٦ - ١٠٧] قال: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فِي الْجَنَّةِ خَلِيدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْذُوزٍ﴾ [هود: ١٠٨]، وقد قسم الله الأمة إلى أبرار وفجار فقال: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ • وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الإنفطار: ١٢، ١٣]، فالفاجر لا يكون برا كما أن البر لا يكون فاجرا والله أعلم.

(الموضع ٨٢: ص ٣٦٢)

قال الشارح:

ومن أدلة القائلين ببقائها وعدم فنائها: قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٧]، ﴿لَا يُقَفَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾ [الزخرف: ٧٥]، ﴿فَلَنْ نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ [النبا: ٣٠]، ﴿خَلِيدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [التوبة: ٢٢]، ﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨]،



﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]، ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]، ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفَ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٦]، ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ [الفرقان: ٦٥] أي مقيما لازما، وقد دلت السنة المستفيضة أنه يخرج من النار من قال: «لا إله إلا الله»، وأحاديث الشفاعة صريحة في خروج عصاة الموحدين من النار، وأن هذا حكم مختص بهم، فلو خرج الكفار منها لكانوا بمنزلتهم، ولم يختص الخروج بأهل الإيمان، وبقاء الجنة والنار ليس لذاتهما، بل بابقاء الله لهما.

التعليق:

لم تثبت عند المحققين من غير هؤلاء الأحاديث التي ذكرها الشارح في خروج عصاة الموحدين من النار، واحتج النافون بالآيات التي ذكرها هنا الشارح في آخر الصفحة قبل هذه، وكلها على عدم الخروج، وقال الله تعالى: ﴿مَا يَبْدُلُ



الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ ﴿ [ق: ٢٩]، وقال: ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ [الشورى، ٧]، وقال: ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى • وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا • فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى • وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ • وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى • فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات: ٣٧ - ٤١]، والله تعالى لا يخلف وعده ولا وعيده، ولا يبدل القول لديه والله أعلم.

(الموضع ٨٣: ص ٢٦٩)

التعليق:

التحقيق أن القدر خيره وشره من الله، فالخلق من الله، والكسب من العبد، ولا يجوز الإغراق والتوغل في أمور القدر والله أعلم.

(الموضع ٨٤: ص ٢٨٨)

قال الشارح:

وكذلك عبادة الحج بدنية، وليس [المال] ركنا فيه، وإنما هو وسيلة، ألا ترى أن المكي يجب عليه الحج إذا قدر



على المشي إلى عرفات، من غير شرط المال، وهذا هو الأظهر، أعني أن الحج غير مركب من مال وبدن، بل بدني محض، كما قد نص عليه جماعة من أصحاب أبي حنيفة المتأخرين، وانظر إلى فروض الكفايات: كيف قام فيها البعض عن الباقيين؟ ولأن هذا ثواب، وليس من باب النيابة، كما أن الأجير الخاص ليس له أن يستنيب عنه، وله أن يعطي أجرته لمن شاء.

التعليق:

التحقيق أن الصلاة والصوم عبادتان بدنيتان، والزكاة عبادة مالية فقط، والحج عبادة بدنية مالية والله أعلم.

(الموضع ٨٥: ص ٣٩٨)

قال الشارح:

وقوله: (ونحب أصحاب رسول الله ﷺ، ولا نفرط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض



من يبغضهم، وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان).

يشير الشيخ رحمه الله إلى الرد على الروافض والنواصب.

التعليق:

يعني بالروافض الشيعة، فهم يسبون أبا بكر وعمر وعائشة رضي الله عنهن، أما النواصب يعني بهم الخوارج، ويقول الشارح إن أصحابه لم يسبوا الصحابة وهو كذب، فقد سبوا أهل النهروان وهم صحابة، وكانوا على الحق، أما أهل الاستقامة فعندهم أن الصحابة قبل الفتن - التي صارت بينهم - في الولاية كلهم، لكن بعد الفتن فالذين [كانوا] قريباً من ذلك العهد حكموا فيهم بما رأوا أقرب إلى الحق، وأما المتأخرون فقالوا: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤] والله أعلم.



(الموضع ٨٦: ص ٤١٤)

قال الشارح:

أي: ونثبت الخلافة بعد عثمان لعلي عليه السلام، لما قتل عثمان وبايع الناس عليًا صار إمامًا حقًا واجب الطاعة، وهو الخليفة في زمانه خلافة نبوة، كما دل عليه حديث سفينة المتقدم ذكره، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يؤتي الله ملكه من يشاء».

التعليق:

على هذا التقدير الذي ذكره الشارح فهو: تسعة وعشرون وستة أشهر فقط والله أعلم.

(الموضع ٨٧: ص ٤١٤)

قال الشارح:

وكانت خلافة أبي بكر الصديق سنتين وثلاثة أشهر، وخلافة عمر عشر سنين ونصفًا، وخلافة عثمان اثنتي عشر سنة،



وخلافة علي أربع سنين وتسعة أشهر، وأول ملوك المسلمين معاوية، لأنه صار إماما حقا لما فوّض إليه الحسن بن علي عليه السلام الخلافة، فإن الحسن عليه السلام بايعه أهل العراق بعد موت أبيه، ثم بعد ستة أشهر فوّض الأمر إلى معاوية، وظهر صدق قول النبي ﷺ: «إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين»، والقصة معروفة في موضعها.

التعليق:

هذا من الخطأ، فإن الإمامة لا تكون بتفويض الحسن لمعاوية، وليست الأمة غنما يتصرف أحدهما فيها، لكن هذا مما يدل على التعصب والترضي عن معاوية الذي اغتصب الخلافة من أهلها! والله أعلم.

(الموضع ٨٨: ص ٤١٥)

قال الشارح:

وكان في عسكر علي عليه السلام من أولئك الطغاة الخوارج، الذين قتلوا عثمان من لم يعرف بعينه، ومن تنتصر له قبيلته،



ومن لم يقم عليه حجة بما فعله، ومن في قلبه نفاق لم يتمكن من إظهاره كله، ورأى طلحة والزبير أنه إن لم ينتصر للشهيد المظلوم، ويقمع أهل الفساد والعدوان، وإلا استوجبوا غضب الله وعقابه، فجرت فتنة الجمل على غير اختيار من علي، ولا طلحة ولا الزبير.

التعليق:

مَنْ هم الخوارج الذين يقصدهم هذا الشارح؟! فإن الخارجين على علي طلحة والزبير أم علي وأصحابه يعتبرهم خرجوا على طلحة والزبير أم يقصد قتلة عثمان؟! فإن كان كذلك، فكيف بأصحاب رسول الله ﷺ يتركونه يحصر ثم يقتل ولا ينكرون! ولا يقولون إن عثمان على حق فتركوه! وفيهم علي وطلحة والزبير! وكيف بطلحة والزبير خرجوا على علي نقضا للبيعة وما حموا عثمان عن القتل!!

فيا فتنة في الدين ثار دخانها

وذاك إلى يوم النشور يشور



(الموضع ٨٩: ص ٤١٩)

قال الشارح:

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «كان رسول الله ﷺ على حراء، [هو] وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير، فتحركت الصخرة، فقال رسول الله ﷺ: اهدأ، فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد». رواه مسلم والترمذي وغيرهما، وروي من طرق.

التعليق:

أما أبو بكر وعمر فهم في الولاية عندنا بلا خلاف، وأما عثمان وعلي بعد الفتنة يسعنا السكوت عن القول فيهم، ونتولى عموم الصحابة ولاية الجملة وهي ولاية الشريعة، ولا نظهر البراءة إلا إن ثبت لدينا، ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤١]، وحديث العشرة الله أعلم به، فمن ثبت لديه وجب أن يتولى به وإلا فلا والله أعلم.

(الموضع ٩٠: ص ٤٢٠)

قال الشارح:

عن جابر بن سمرة، قال: «دخلت مع أبي علي النبي ﷺ، فسمعتة يقول: لا يزال أمر الناس ماضيًا ما وليهم اثنا عشر رجلًا، ثم تكلم النبي ﷺ بكلمة خفيت عليّ، فسألت أبي: ماذا قال النبي ﷺ؟ قال: كلهم من قریش»، وفي لفظ: «لا يزال الإسلام عزيزًا إلى اثني عشر خليفة»، وكان الأمر كما قال النبي ﷺ، والاثنا عشر: الخلفاء الراشدون الأربعة، ومعاوية، وابنه يزيد، وعبد الملك بن مروان، وأولاده الأربعة، وبينهم عمر بن عبد العزيز، ثم أخذ الأمر في الانحلال، وعند الرافضة أن أمر الأمة لم يزل في أيام هؤلاء فاسدًا، يتولى عليهم الظالمون المعتدون، بل المنافقون الكافرون، وأهل الحق أذل من اليهود!! وقولهم ظاهر البطلان، بل لم يزل الإسلام عزيزًا في ازدياد في أيام هؤلاء.

التعليق:

عند غير هؤلاء أن بني أمية، من معاوية إلى آخرهم، ما عدا عمر بن عبد العزيز، وبني عباس كلهم، لا يعتبرون خلفاء راشدين، بل ملوكا بالقهر والغلبة والجور، وهؤلاء يتولون يزيد وأمثاله وهم أصحاب الخمر والقيئات، ومن يتولهم فإنه منهم، وحسبهم عارًا وشنارًا، ويقولون نحن مؤمنون وهؤلاء مؤمنون! والإيمان بعيد عنهم جميعا.

(الموضع ٩١: ص ٤٢٢)

قال الشارح:

ولهذا كان الرفض باب الزندقة، كما حكاه القاضي أبو بكر بن الطيب عن الباطنية وكيفية إفسادهم لدين الإسلام، قال: فقالوا للداعي: يجب عليك إذا وجدت من تدعوه مسلمًا أن تجعل التشيع عنده دينك وشعارك، واجعل المدخل من جهة ظلم السلف لعلي وقتلهم الحسين، والتبري من تيم وعدي، وبني أمية



وبني العباس، وإن عليًا يعلم الغيب! يفوض إليه خلق العالم!! وما أشبه ذلك من أعاجيب الشيعة [فإن وجدت منه]، عند الدعوة إجابةً ورشدًا، أوقفته على مثالب علي وولده عليه السلام، انتهى. ولا شك أنه ينصرف من سب الصحابة إلى سب أهل البيت، ثم آل الرسول صلى الله عليه وآله، إذ أهل بيته من أصحابه -: مثل هؤلاء الفاعلين الضالين.

التعليق:

الولاية هي الحب في الله، والبراءة هي البغض في الله، فعندنا أهل الاستقامة من أحببته ادع له بالخير وعاونه على الخير، ومن أبغضته لا تدعوا له ولا تسبه ولا تشتمه، وعامله معاملة أهل القبلة، أما الشيعة فإنهم يستعملون الشتم والسب دينًا، فهم يسبون أبا بكر وعمر وعائشة وكثيرا من الصحابة سرا وجهرا، فالبراءة عندهم إظهار اللعن والسب والشتم لأفاضل الصحابة والله أعلم.



(الموضع ٩٢: ص ٤٢٨)

قال الشارح:

وأما ما يقوله بعض الناس عن رسول الله ﷺ أنه قال: «اطلعت على الجنة فرأيت أكثر أهلها البُله»، فهذا لا يصح عن رسول الله ﷺ ولا ينبغي نسبته إليه...

التعليق:

إن صح الحديث فليس هم ضعفاء العقول، لكن الذين لا يعرفون أمور الدنيا واقتنعوا ببلغة العيش والشيء اليسير، وبقية همهم أمور دينهم والله أعلم.

(الموضع ٩٣: ص ٤٤١)

قال الشارح:

وقد تقدم قوله ﷺ: «إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث

وسبعين ملة، يعني الأهواء، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة»، وفي رواية «قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي»، فبين أن عامة المختلفين هالكون إلا أهل السنة والجماعة.

التعليق:

ليس المقصود في الحديث السنة والجماعة هؤلاء المتسمين بأهل السنة، وإنما اتخذوا تلك دعاية، وإنما أصل تسميتهم بذلك لسنة معاوية وهي لعن علي بن أبي طالب على المنابر، فجعلوا ذلك دعاية، وكل واحدة من الفرق الإسلامية تدعي أنها الفرقة الناجية، وكيف تكون الفرقة هذه التي يدعي بها الشارح وهم يتولون يزيد بن معاوية وأباه معاوية! والله يقول في أهل الفسق والجور: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]، وكتبهم تنطق بأنهم أخذوا الخلافة من علي بالحيلة والخدعة، ويزيد لو لم يفعل إلا قتله الحسين لكفى!



(الموضع ٩٤: ص ٢٤٢)

قال الشارح:

وأما اختلاف التضاد، فهو القولان المتنافيان، إما في الأصول، وإما في الفروع، عند الجمهور الذين يقولون: المصيب واحد.

التعليق:

عندنا في ذلك أن الاختلاف في الأصول الحق فيها مع واحد فقط، أما في الفروع فالمصيب فيها الجميع عند الله وقيل واحد، والمجتهد له أجر اجتهداه إن أخطأ في الفروع أو الحكم، كما في الحديث عنه ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد» والله أعلم.



(الموضع ٩٥: ص ٤٥٣)

قال الشارح:

والجبرية أصل قولهم من الجهم بن صفوان، كما تقدم،
وأن فعل العبد بمنزلة طوله ولونه! وهم عكس القدرية نفاة
القدر، فإن القدرية لما نسبوا إلى القدر لنفيهم إياه، كما
سميت المرجئة لنفيهم الإرجاء، وأنه لا أحد مرجأ لأمر الله
إما يعذبهم وإما يتوب عليهم.

التعليق:

انظر كيف قلب مسألة الإرجاء عن حقيقتها، فالإرجاء
هو أفعال المرجئة الذين يقولون إن الله يدخل عصاة
الموحدين الجنة بلا توبة إما يعذبهم وإما يتوب عليهم
ولو لم يتوبوا! والشارح منهم فهو يقول بالإرجاء
والتجسيم أيضاً، ومن تدبر شرحه يجد ذلك كله، والله
تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ •



كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٤﴾، وهكذا ضل
العلماء غير العاملين! والله أكبر والله الحمد ولا حول ولا
قوة إلا بالله العلي العظيم.

الفهرس

المقدمة.....	٥
ملحوظة.....	٧
تنبيه.....	١١
(الموضع ١: ص ٤١).....	١٣
(الموضع ٢: ص ٤١).....	١٣
(الموضع ٣: ص ٤٣).....	١٤
(الموضع ٤: ص ٦٤).....	١٥
(الموضع ٥: ص ٧٥).....	١٦
(الموضع ٦: ص ٩٧).....	١٦
(الموضع ٧: ص ١٠٥).....	١٧



- (الموضع ٨: ص ١٠٦) ٢٠
- (الموضع ٩: ص ١٠٧) ٢٠
- (الموضع ١٠: ص ١٠٨) ٢٢
- (الموضع ١١: ص ١١٠ - ١١١) ٢٣
- (الموضع ١٢: ص ١١٣) ٢٤
- (الموضع ١٣: ص ١١٧ - ١١٨) ٢٦
- (الموضع ١٤: ص ١٢٢) ٢٧
- (الموضع ١٥: ص ١٢٦) ٢٨
- (الموضع ١٦: ص ١٢٧) ٢٩
- (الموضع ١٧: ص ١٢٧) ٣٠
- (الموضع ١٨: ص ١٢٧) ٣١
- (الموضع ١٩: ص ١٢٩) ٣٣
- (الموضع ٢٠: ص ١٣٠) ٣٤
- (الموضع ٢١: ص ١٣٠ - ١٣١) ٣٥
- (الموضع ٢٢: ص ١٣٢) ٣٦
- (الموضع ٢٣: ص ١٣٣) ٣٧



٣٨.....	(الموضع ٢٤: ص ١٣٣ - ١٣٤)
٤٠.....	(الموضع ٢٥: ص ١٣٥)
٤١.....	(الموضع ٢٦: ص ١٣٥)
٤٢.....	(الموضع ٢٧: ص ١٣٦ - ١٣٧)
٤٤.....	(الموضع ٢٨: ص ١٣٧)
٤٥.....	(الموضع ٢٩: ص ١٣٩)
٤٧.....	(الموضع ٣٠: ص ١٤٦)
٤٨.....	(الموضع ٣١: ص ١٤٧)
٤٩.....	(الموضع ٣٢: ص ١٤٩)
٥٠.....	(الموضع ٣٣: ص ١٥٠)
٥١.....	(الموضع ٣٤: ص ١٥١)
٥٢.....	(الموضع ٣٥: ص ١٥٤)
٥٢.....	(الموضع ٣٦: ص ١٥٤)
٥٣.....	(الموضع ٣٧: ص ١٥٦)
٥٤.....	(الموضع ٣٨: ص ١٥٧)
٥٥.....	(الموضع ٣٩: ص ١٥٨)



- ٥٥..... (الموضع ٤٠: ص ١٥٩)
- ٥٦..... (الموضع ٤١: ص ١٥٩)
- ٥٧..... (الموضع ٤٢: ص ١٦٢)
- ٥٨..... (الموضع ٤٣: ص ١٦٣)
- ٥٩..... (الموضع ٤٤: ص ١٦٦)
- ٦٠..... (الموضع ٤٥: ص ١٦٧)
- ٦١..... (الموضع ٤٦: ص ١٦٨)
- ٦٢..... (الموضع ٤٧: ص ١٧٦)
- ٦٤..... (الموضع ٤٨: ص ١٧٨)
- ٦٦..... (الموضع ٤٩: ص ١٨٦)
- ٦٧..... (الموضع ٥٠: ص ٢١٠)
- ٦٨..... (الموضع ٥١: ص ٢١٨)
- ٦٩..... (الموضع ٥٢: ص ٢١٠)
- ٦٩..... (الموضع ٥٣: ص ٢٢٢)
- ٧٠..... (الموضع ٥٤: ص ٢٢٤)
- ٧١..... (الموضع ٥٥: ص ٢٢٧ - ٢٢٨)



- ٧٢..... (الموضع ٥٦: ص ٢٤٣)
- ٧٣..... (الموضع ٥٦: ص ٢٤٧)
- ٧٤..... (الموضع ٥٧: ص ٢٥٠)
- ٧٥..... (الموضع ٥٨: ص ٢٥٢)
- ٧٦..... (الموضع ٥٩: ص ٢٥٣)
- ٧٧..... (الموضع ٦٠: ص ٢٥٥)
- ٧٩..... (الموضع ٦١: ص ٢٥٨)
- ٨٠..... (الموضع ٦٢: ص ٢٦٢)
- ٨١..... (الموضع ٦٣: ص ٢٦٥)
- ٨٢..... (الموضع ٦٤: ص ٢٦٧)
- ٨٣..... (الموضع ٦٥: ص ٢٧٠)
- ٨٤..... (الموضع ٦٦: ص ٢٨٩)
- ٨٤..... (الموضع ٦٧: ص ٢٩٠)
- ٨٦..... (الموضع ٦٨: ص ٢٩٣)
- ٨٦..... (الموضع ٦٩: ص ٢٩٤)
- ٨٧..... (الموضع ٧٠: ص ٣١٢)



٨٨.....	(الموضع ٧١: ص ٣١٣)
٨٩.....	(الموضع ٧٢: ص ٣١٤)
٩٠.....	(الموضع ٧٣: ص ٣١٧)
٩١.....	(الموضع ٧٤: ص ٣٢٠)
٩٢.....	(الموضع ٧٥: ص ٣٢١)
٩٣.....	(الموضع ٧٦: ص ٣٢٧)
٩٤.....	(الموضع ٧٧: ص ٣٣١)
٩٦.....	(الموضع ٧٨: ص ٣٥٠)
٩٨.....	(الموضع ٧٩: ص ٣٥٣)
١٠٠.....	(الموضع ٨٠: ص ٣٥٨)
١٠٢.....	(الموضع ٨١: ص ٣٦٠)
١٠٣.....	(الموضع ٨٢: ص ٣٦٢)
١٠٥.....	(الموضع ٨٣: ص ٣٦٩)
١٠٥.....	(الموضع ٨٤: ص ٣٨٨)
١٠٦.....	(الموضع ٨٥: ص ٣٩٨)
١٠٨.....	(الموضع ٨٦: ص ٤١٤)



- ١٠٨..... (الموضع ٨٧: ص ٤١٤)
- ١٠٩..... (الموضع ٨٨: ص ٤١٥)
- ١١١..... (الموضع ٨٩: ص ٤١٩)
- ١١٢..... (الموضع ٩٠: ص ٤٢٠)
- ١١٣..... (الموضع ٩١: ص ٤٢٢)
- ١١٥..... (الموضع ٩٢: ص ٤٣٨)
- ١١٥..... (الموضع ٩٣: ص ٤٤١)
- ١١٧..... (الموضع ٩٤: ص ٤٤٣)
- ١١٨..... (الموضع ٩٥: ص ٤٥٣)